Distribution: Restricted EB 2005/86/R.13 16 November 2005
Original: English البند 7 (هـ) من جدول الأعمال Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة السادسة والثمانون

روما، 12- 13 ديسمبر/كانون الأول 2005

جمهورية نيكاراغوا

وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

جدول المحتويات

معادلات العملة	iii
الموازين والمقاييس	iii
خريطة القطر	iv
استعراض الحافظة	v
موجز تنفيذي	vi
أولا – المقدمة	**1**
ثانيا – الظروف الاقتصادية والقطاعية والفقر الريفي	**2**
ألف – الخلفية الاقتصادية للبلد	2
باء – القطاع الزراعي	3
جيم – الفقر الريفي	4
دال – معوقات وفرص الحد من الفقر الريفي	6
هاء – الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر الريفي	7
ثالثا – الدروس المستفادة من تجارب الصندوق في القطر	**9**
رابعا – الإطار الاستراتيجي للصندوق	**10**
ألف – الوضع الاستراتيجي المتميز للصندوق والمنطلقات المقترحة	10
باء – الفرص الرئيسية للابتكار وأنشطة المشروع	12
جيم – إمكانيات الاتصال والشراكة مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص	13
دال – الفرص المتاحة لإقامة الروابط مع الجهات المانحة والمؤسسات الأخرى	15
هاء – مجالات حوار السياسات	16
واو – مجالات العمل من أجل تحسين إدارة الحافظة	16
زاي – إطار الاقتراض المؤقت وبرنامج العمل الجاري	17

الذيول

الذيل الأول: البيانات القطرية	**1**
الذيل الثاني: الإطار المنطقي	**2**
الذيل الثالث: تحليل نطاق القوة والضعف والفرص والمخاطر	**6**
الذيل الرابع: اتجاهات الصندوق المؤسسية وعلاقتها بالبرنامج القطري المقترح	**10**
الذيل الخامس: أنشطة الشركاء الآخرين في التنمية – الجارية والمزمعة	**11**
الذيل السادس: عملية المشاورات	**15**

معادلات العملة

وحدة العملة	=	كوردوبا أورو
1.00 دولار أمريكي	=	16.85 كوردوبا أورو
1.00 كوردوبا أورو	=	0.059 دولار أمريكي

الموازين والمقاييس

1 كيلو غرام	=	2.204 رطل
1 000 كيلو غرام	=	1 طن متري
1 كيلو متر	=	0.62 ميل
1 متر	=	1.09 ياردة
1 متر مربع	=	10.76 قدم مربع
1 آكر	=	0.405 هكتار
1 هكتار	=	2.47 آكر

حكومة جمهورية نيكاراغوا

السنة المالية

1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول

خريطة القطر

المصدر: بعثة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إن التصميمات المستخدمة وطرق عرض الحدود في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

استعراض الحافظة

الإقليم: أمريكا اللاتينية والكاريبي

البلد: نيكاراغوا

اسم المشروع	المؤسسة المبادرة	المؤسسة المتعاونة	شروط الإقراض	موافقة المجلس	نفاذ مفعول القرض	تاريخ الإقفال الحالي	رمز القرض/المنحة	العملة المحددة	مبلغ القرض/المنحة المصادق عليها	الصرف (كنسبة مئوية في المبلغ المعتمد)
برنامج الإصلاح الزراعي والصناعي	مصرف التنمية للبلدان الأمريكية	مصرف التنمية للبلدان الأمريكية	تيسيرية للغاية	79/12/19	80/1/23	83/9/14	G - I - 20 - NI	وحدة حقوق سحب خاصة	400 000	%100
برنامج الإصلاح الزراعي والصناعي	مصرف التنمية للبلدان الأمريكية	مصرف التنمية للبلدان الأمريكية	تيسيرية للغاية	79/12/19	80/1/23	83/9/14	L - I - 30 - NI	وحدة حقوق سحب خاصة	9000 300	%100
مشروع التنمية الريفية المتكاملة لمنطقة برونورتي	الصندوق	مصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي	متوسطة	81/12/17	82/11/16	95/4/30	L - I - 89 - NI	وحدة حقوق سحب خاصة	9 600 000	%100
مشروع توفير رأس المالي لصغار المزارعين في منطقة تروبيسيك في لاس سيفوفياس – المنطق 1	الصندوق	المنظمة الدولية للبن	تيسيرية للغاية	93/12/2	95/2/27	02/12/31	L - I - 346 - NI	وحدة حقوق سحب خاصة	8 250 000	%99
مشروع التنمية الريفية في المنطقة الجافة جنوب المحيط الهادي	الصندوق	المنظمة الدولية للبن	تيسيرية للغاية	95/12/7	97/2/21	03/9/30	G - I - 20 - NI	دولار أمريكي	55 000	%100
برنامج صندوق المساعدة التقنية لمحافظات ليون وشينانديغا وماناغوا	الصندوق	المنظمة الدولية للبن	تيسيرية للغاية	95/12/7	97/2/21	03/9/30	L - I - 406 - NI	وحدة حقوق سحب خاصة	8 250 000	%94
برنامج صندوق المساعدة التقنية لمحافظات ليون وشينانديغا وماناغوا	البنك الدولي: المؤسسة الإنمائية الدولية	البنك الدولي: المؤسسة الإنمائية الدولية	تيسيرية للغاية	99/12/9	01/6/20	13/12/31	G - I - 466 - NI	وحدة حقوق سحب خاصة	150 000	%100
برنامج صندوق المساعدة التقنية لمحافظات ليون وشينانديغا وماناغوا	البنك الدولي: المؤسسة الإنمائية الدولية	البنك الدولي: المؤسسة الإنمائية الدولية	تيسيرية للغاية	99/12/9	01/6/20	13/12/31	G - I - 92 - NI	دولار أمريكي	75 000	%85
برنامج صندوق المساعدة التقنية لمحافظات ليون وشينانديغا وماناغوا	البنك الدولي: المؤسسة الإنمائية الدولية	البنك الدولي: المؤسسة الإنمائية الدولية	تيسيرية للغاية	99/12/9	01/6/20	13/12/31	L - I - 529 - NI	وحدة حقوق سحب خاصة	10 150 000	%13
مشروع التنمية الاقتصادية في المنطقة الجافة في نيكاراغوا	الصندوق	مصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي	تيسيرية للغاية	03/4/10	04/8/17	11/3/31	L - I - 610 - NI	وحدة حقوق سحب خاصة	10 250 000	%6

موجز تنفيذي

1- نيكاراغوا هي ثاني أفقر بلد في إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي إذ بلغ للفرد الدخل القومي الإجمالي الواحد فيها 740 دولارا أمريكيا في عام 2003. وخلال السنوات الثلاثين الماضية، وقعت نيكاراغوا فريسة لحرب أهلية وكوارث طبيعية وإدارة اقتصادية سيئة، وقلاقل سياسية عطلت الاقتصاد الوطني. غير أن تغيرات مهمة قد وقعت في السنوات الأخيرة. فقد أصبح البلد يشهد نموا اقتصاديا واستقرارا في الاقتصاد الكلي وتغيرا في الإدارة والمؤسسات، وصار يفيد من تخفيف عبء الديون وعملية لمواءمة وتنظيم المعونات. ورغم أن عدم الاستقرار السياسي حاليا ليس مواتيا للإصلاح السريع، فإن عملية المواءمة والتنظيم توفر أساسا وطيدا للإصلاحات الحكومية. وفي 1999، أعلن أن نيكاراغوا مؤهلة لمبادرة الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وفي يناير/كانون الثاني 2004، وصلت نيكاراغوا إلى نقطة الإنجاز بموجب المبادرة. وبلغ تخفيف عبء الديون بالنسبة للبلد 3.7 مليار دولار أمريكي (58% من إجمالي الديون) أو ما يعادل 90% من إجمالي الناتج المحلي. ومنذ 2002، أخذت الحكومة تنفذ مجموعة من السياسات التي ترمي إلى تحسين إدارة القطاع العام وتحديث الدولة. وقد أدت هذه التحولات إلى زيادة ملحوظة في إمكانيات الحد من الفقر، واستدعت قيام الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بإعداد وثيقة جديدة للفرص الاستراتيجية القطرية لنيكاراغوا.

2- خلال 2003 و2004، زاد إجمالي الناتج المحلي بنسبة 7.5% عن السنة السابقة. بل يبدو أن فرص التحسن أفضل بالنسبة للسنوات القليلة القادمة. وتعد الزراعة قطاعا رئيسيا في عملية الانتعاش الاقتصادي إذ تحققت فيها زيادات تبلغ 9% خلال فترة العامين. وقد يعزى أداء القطاع إلى ارتفاع الأسعار الدولية وتحسن إمكانيات الوصول إلى الأسواق. ويعد البن وقصب السكر والسمسم والتبغ ولحم البقر والدواجن ومنتجات الألبان أسرع القطاعات نموا. كما أن نيكاراغوا وقعت اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الوسطى. وهو ما يفتح فرصا للوصول إلى الأسواق وإن كان يفضي إلى مشكلات جديدة سيتطلب الأمر معالجتها بسياسات مناسبة. ويسعى البلد في الوقت الحاضر إلى تهيئة مناخ استثماري إيجابي عن طريق تحسين الإدارة والشفافية، وإعطاء الأفضلية للوصول إلى أسواق اتفاق التجارة الحرة، وإتباع الإصلاحات المؤسسية والمساءلة العامة.

3- **الفقر في نيكاراغوا.** يعيش ستة وأربعون في المائة من السكان تحت خط الفقر (2001)، ويعيش 15% في فقر شديد. وفي 2005، احتلت نيكاراغوا المرتبة الثانية عشرة بعد المائة في دليل التنمية البشرية، وارتفعت بمقدار ست مراتب منذ 2004 فكان مؤشرها 0.690. وهي تصنف في عداد البلدان ذات المستوى "المتوسط" من التنمية البشرية، وذلك مع أغلبية البلدان في إقليم أمريكا اللاتينية. إلا أن الفقر يعد مشكلة كبرى يواجهها مجتمع نيكاراغوا، وخاصة في المناطق الريفية. ففي المناطق الريفية يزيد معدل انتشار الفقر على ضعف (64%) المعدل في المناطق الحضرية (29%). والأنشطة الاقتصادية الرئيسية التي يمارسها الفقراء الريفيون هي زراعة الحبوب الأساسية على مستوى الكفاف، وأنشطة العمل بأجر والعمالة الذاتية، وإن كان أداء الحبوب الأساسية مضطربا خلال السنوات القليلة الماضية. وتحصل الأسر الريفية على مستويات من التعليم أدنى مما تحصل عليه الأسر الحضرية، وهي أكبر عددا من هذه الأسر الأخيرة. وذلك أن رؤساء الأسر الريفية يحصلون في المتوسط على أقل من ثلاث سنوات من التعليم، ويبلغ عدد أعضاء الأسرة في المتوسط 5.8 من بينهم 3.4 راشد. وتمارس الأنشطة غير الزراعية على نطاق واسع. وفي

79% من الأسر الريفية يكسب فرد واحد على الأقل من أفراد الأسرة أجرا دائما أو مؤقتا؛ فهناك 40% يكسبون أجرهم من العمل الزراعي، و37% من الأنشطة غير الزراعية، و23% يعملون لحسابهم الخاص.

4- **التمايز بين الجنسين والنساء الريفيات والمجموعات الضعيفة.** أكثر المجموعات السكانية تأثرا بالفقر هم الأطفال دون سن الخامسة عشرة والأسر التي ترأسها نساء. ويبلغ معدل البطالة في البلد 12%، ولكنه يزيد على 20% في حالة الأسر الفقيرة. ومن المقدر أن 17% من الأسر الريفية ترأسها نساء. وتحصل النساء رئيسات الأسر (في المناطق الريفية والحضرية مجتمعة) على مستوى من التعليم أدنى من مستوى الرجال نظرا لأنهن ينقطعن عن التعليم النظامي وهن أصغر سنا للمساعدة في أداء المهام الأسرية. وتتاح للنساء فرص عمل أقل مما يتاح للرجال ويتلقين دخلا أقل بنسبة 20% عما يتلقاه الرجال عن نفس الأعمال. وتؤدي الأمومة المبكرة إلى زيادة فرصهن سوءا. وخمسة وأربعون في المائة من النساء الريفيات أميات. ولا يتاح للنساء الفقيرات إلا فرص قليلة للوصول إلى أساليب تنظيم النسل، وهن يتعرضن لمخاطر أكبر من حيث الإنجاب. يضاف إلى ذلك أن مستوى مشاركتهن في المنظمات المحلية أدنى من مستوى مشاركة الرجال. وقد زاد معدل العنف الأسري، وقد أبلغ 30% من النساء عن بعض أنواع العنف.

5- فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية حققت نيكاراغوا تقدما متواضعا في استئصال الفقر الشديد. وقد ورد في تقدير البنك الدولي للفقر أن الأهداف الإنمائية للألفية التي يمكن تحقيقها هي الحد من الفقر الشديد ومن وفيات الأطفال دون الخامسة، وتوفير فرص مستدامة للوصول إلى المياه ومرافق الإصحاح. ومن غير المحتمل أن تتحقق الأهداف فيما يتعلق بالالتحاق الشامل في التعليم الابتدائي، ووفيات الأمهات ووفيات الأطفال. ومن غير المستبعد تحقيق الأهداف المتعلقة بفرص الوصول إلى الرعاية الصحية الإنجابية والقضاء على سوء التغذية المزمن ومحو الأمية. ومما يثير القلق بصفة خاصة نقص التقدم في مجال الحد من الوفيات والإصابة بالإسهال والعدوى التنفسية الحادة بين الأطفال دون الخامسة؛ بزيادة فرص الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الإنجابية، والمياه والإصحاح، والحد من الأمية.

6- والظروف السائدة حاليا في نيكاراغوا مواتية للتنمية الاجتماعية للأسباب التالية:

- السياق الاقتصادي الحالي. **إمكانية الوصول إلى الأسواق الدولية وزيادة أسعار الصادرات وتخفيف أعباء الديون واستقرار الاقتصاد الكلي وقدرته على المنافسة مواتية لأعمال القطاع الخاص والمناخ الاستثماري، وهي توفر موارد للاستثمارات العامة في البنى التحتية، والحد من الفقر وتحسين رأس المال البشري. وأكثر قطاعات الاقتصاد نشاطا هي الزراعة ومصايد الأسماك والسياحة والمنسوجات. وفي هذا السياق توجد فرص للنمو في مجال العمالة وربط صغار المنتجين الريفيين مع شبكات ومجموعات الأعمال التجارية.**

- استراتيجية الحد من الفقر. **حققت الحكومة، بدعم قوي من الجهات المانحة، تقدما مهما في صياغة وتنفيذ سياسات تركز على الحد من الفقر والتنمية الاقتصادية. وقد أعدت خطة وطنية للتنمية للسنوات 2005 – 2009 يشار إليها أيضا بوصفها وثيقة استراتيجية من الجيل الثاني للحد من الفقر. وتترأس**

وزارة الخارجية مبادرة للمواءمة والتنظيم تقوم على نظام للموائد المستديرة القطاعية يرمي إلى تنسيق التعاون بين المؤسسات والجهات المانحة. فقد أعدت المؤسسات التي يتألف منها القطاع العام الزراعي، أي وزارة الزراعة والحراجة والمعهد الوطني للحراجة، والمعهد الوطني للتكنولوجيا الزراعية، ومعهد التنمية الريفية ــ نهجا قطاعيا يتعلق بالقطاع العام للزراعة والحراجة، ويسمى برنامج التنمية الريفية الإنتاجية.

- تحسين الإدارة. **شرع البلد في عملية للإصلاح المؤسسي وتحديث القطاع العام وتحسين الإدارة، وهو يتوخى في ذلك تحقيق الشفافية والمساءلة. وسوف تعزز هذه العملية المناخ الاستثماري وآفاق النمو. وتتضمن القواعد التنظيمية الجديدة قوانين تتعلق باللامركزية، ومراجعة الحسابات الحكومية والمحاسبة. وتقييم النفقات الحكومية والإصلاح المالي.**

- كفاءة المعونات. **تتضمن الخطط الحكومية عملية جارية في الوقت الحاضر للحوار بشأن السياسات، والتنسيق بين الجهات المانحة ومواءمة المعونات وتنظيمها. ومن المزمع تحسين كفاءة المعونات وفعاليتها.**

- إعادة هيكلة القطاع العام الزراعي. **نظام الدعم المؤسسي للتنمية الزراعية هو أضعف جانب في إطار التنمية الريفية. وترجع العراقيل الرئيسية إلى عدم مناسبة تصميم المؤسسات وتداخل المهام، وقلة المساءلة، وانعدام الحوافز لإدارة النتائج. إلا أن البلد يقوم، في سياق الإصلاح المؤسسي العام، بإعادة هيكلة القطاع العام الزراعي بدعم من الجهات المانحة، وخاصة داخل وزارة الزراعة والحراجة، ومعهد التنمية الريفية.**

7- ويتعاون الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مع جهود حكومة نيكاراغوا في مجال التنمية الزراعية منذ أوائل الثمانينات. وقد اشترك الصندوق في تمويل ستة مشروعات للتنمية الريفية في نيكاراغوا بلغت تكاليفها الإجمالية 74 مليون دولار أمريكي. وقد نفذت خمسة من هذه المشروعات في أجزاء مختلفة من المنطقة الجافة، وكان المشروع السادس برنامجا وطنيا للائتمان الريفي. وهناك عمليتان يجري تنفيذهما في الوقت الحاضر، وهما: برنامج صندوق المساعدة التقنية لتنمية محافظات ليون وشينانديغا وماناغوا، وبرنامج التنمية الاقتصادية في المنطقة الجافة في نيكاراغوا.

8- اكتسب الصندوق تجارب ومعارف مهمة فيما يتعلق بالسياسات الإقليمية للحد من الفقر على الصعيد المحلي، وهو يشكل قيمة مضافة كبيرة من حيث تقديم الدعم إلى نهج قطاعي للتنمية الريفية في نيكاراغوا. وتتعلق أهم الدروس المستفادة خلال العقد الأخير بتنفيذ المشروعات، وخاصة من حيث إدارة المعارف، والابتكارات وأفضل الممارسات فيما يتعلق بالمؤسسات المحلية. كما تدعم قاعدة معارف الصندوق تحقيق اللامركزية في قرارات المشروعات والمشاركة المحلية في تخصيص أموال المشروعات؛ وتوفير وتقديم الخدمات غير المالية، ونقل التكنولوجيا الزراعية،

وتعزيز الخدمات المالية الريفية والتمويل التنافسي؛ وتسهيل الوصول إلى الأسواق، وتعميم قضايا الجنسين، وتعزيز إدارة الموارد الطبيعية.

9- حصل الصندوق تجربة كبيرة في إنشاء الشراكات مع الحكومة وجهاتها المانحة في العمليات المشتركة لإعداد المشاريع وتنفيذها. وقد زادت الشراكات من نفوذ الصندوق ودوره كعامل حافز، وهو ما سهل إدراج جدول أعمال الفقراء الريفيين في الأولويات الحكومية في مجال التنمية.

10- سيشترك الصندوق على في تنفيذ برنامج التنمية الريفية الإنتاجية مع عدد من الجهات المانحة الثنائية ومتعددة الأطراف. ويشترك هذا البرنامج، مع إطار النفقات متوسط الأجل في تحسين التنسيق بين الجهات المانحة في تنمية الزراعة والحراجة للفترة 2005 – 2009. ورغم أن تقديرات التكاليف ما زالت قيد الإعداد، فإن الميزانية الكلية لبرنامج التنمية الريفية الإنتاجية من المتوقع لها أن تبلغ حوالي 411 مليون دولار أمريكي. وينبغي للحكومة لضمان التمويل لخطة الخمس سنوات أن تحصل على 200 مليون دولار أمريكي من مصادر الجهات المانحة نظرا لأن المبلغ المتبقي، وهو 211 مليون دولار أمريكي، يجري توفيره من خلال المشروعات الجاري تنفيذها والميزانية الوطنية. وقد أبدت مجموعة من 18 جهة مانحة استعدادها للمشاركة في ترتيب ائتماني مشترك وللاشتراك في تمويل الخطة. ويشمل الحوار الجاري حاليا وضع معايير ائتمانية مشتركة ومدونة سلوك ومذكرة تفاهم بين حكومة نيكاراغوا والجهات المانحة.

11- وبالنظر إلى الموارد المالية المحدودة المتاحة لنيكاراغوا بموجب معايير نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، فإن المزية النسبية التي يتمتع بها الصندوق هي تجربته في البلد والمعارف التي اكتسبها في تعزيز التنمية الريفية اللامركزية، وخاصة الأنشطة المدرة للدخل، وفرص العمل المتاحة للفقراء الريفيين ومنظماتهم. وسينصب التركيز الاستراتيجي للصندوق على دوره الحافز وشراكته مع الحكومة ومجموعة الجهات المانحة المشتركة في صياغة برنامج التنمية الريفية الإنتاجية.

12- **الهدف الاستراتيجي العام للصندوق** في نيكاراغوا هو إدراج الفقراء الريفيين في عملية التنمية الاجتماعية الاقتصادية على الصعيد المحلي والوطني. **والهدف القطري للصندوق** هو أن تتضمن سياسات التنمية الريفية تجربة الصندوق في تعزيز الأنشطة المدرة للدخل وفرص العمل للفقراء الريفيين، وفي الحد من انعدام المساواة بين الجنسين والضعف. وتدعم الاستراتيجية المقترحة في جزء منها الأهداف المحددة لبرنامج التنمية الريفية الإنتاجية والمتمثلة في زيادة تكوين رأس المال وإنشاء الأصول لدى الأسر الريفية (الهدف المحدد 2)، وتسريع الابتكار التكنولوجي (الهدف المحدد 3) وصياغة سياسات إنمائية ريفية مناسبة (الهدف المحدد 7). وترتكز الأولويات المقترحة في الاستراتيجية الجديدة على: (i) استراتيجية الحكومة كما عرضت في الخطة الوطنية للتنمية وبرنامج التنمية الريفية الإنتاجية؛ (ii) الأهداف الاستراتيجية العامة للصندوق؛ (iii) أهداف الصندوق الإقليمية بالنسبة لأمريكا اللاتينية والكاريبي.

13- **المنطلق الاستراتيجي للصندوق** سيدرج في ثلاثة نواتج رئيسية لتعزيز الابتكار وتحسين الكفاءة في الأنشطة الإقليمية. وسوف: (i) يحسن هذا المنطلق العمليات والآليات والحوافز الخاصة بتعزيز فرص وصول الفقراء الريفيين إلى الأسواق؛ (ii) يحسن قدرات وكفاءة المؤسسات المحلية للتنمية الريفية التي تسهل وصول الفقراء الريفيين إلى

الأسواق؛ (iii) يوسع في الاستراتيجيات الميدانية الابتكارية والمعارف وأفضل الممارسات بحيث تمتد إلى سياسات التنمية الريفية على الصعيد الوطني والإقليمي للسماح بتدفق الابتكارات على نحو متواصل إلى المناطق الريفية.

14- وبفضل مناخ النمو الاقتصادي في نيكاراغوا مع ما يصحبه من تقدم في الإدارة وإصلاح مؤسسي وتوطيد للشراكة بين الحكومة والجهات المانحة والقطاع الخاص، تتاح فرص لربط الفقراء في نطاق سلاسل القيمة المضافة وشبكات الأعمال التجارية كمنظمتين للمشاريع الصغيرة أو موظفين. وسيتطلب تحقيق هذه الأهداف تعزيز التنسيق بين المؤسسات المركزية والعمليات الإقليمية عن طريق توسيع نطاق المعارف والابتكارات. ويشارك الصندوق حاليا في حوار بشأن السياسات يرمي إلى تحسين التنسيق بين السياسات الوطنية والإقليمية.

15- **الأقاليم**. ستركز تدخلات الصندوق على المناطق الهامشية والضعيفة ذات الأولوية بالنسبة للحكومة. وذلك أن خطر استبعاد الفقراء في المناطق الهامشية استبعادا دائما من سياسات التنمية ما زال قائما حتى في السياق الحالي للنمو الاقتصادي. وسيدعم الصندوق جهود الحكومة الرامية إلى تحسين الشراكات المؤسسية على الصعيد المحلي وزيادة الاستثمار في البنى الأساسية وفي رأس المال البشري والاجتماعي. وتمشيا مع اختصاصات الصندوق، فإن **المجموعة المستهدفة** في نيكاراغوا هي مجموعة الفقراء الريفيين. وهم عادة مزارعون معدمون أو صغار، ومنظمو مشاريع تجارية صغيرة، وعمال زراعيون وغير زراعيين، وعمال مهاجرون. ويركز الصندوق بصفة خاصة على أضعف الفئات وهي النساء والأطفال والشباب.

16- **الإطار الإقراضي**. درست لجنة التنمية في اجتماعها المنعقد في سبتمبر/أيلول 2005 النهج الرامية إلى تحسين فعالية المعونات وحددت الطرق المناسبة للتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفقر البلدان. ونظرت اللجنة في إنشاء ترتيبات "للمزج" يمكنها أن تتيح طريقة ابتكارية لرفع تدفقات المعونة الحالية بحيث يتم التأكيد على أن من الممكن في أفقر البلدان مثل نيكاراغوا لمزيج من القروض التيسيرية والمنح أن يزيد الاستثمارات من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وتلبية الاحتياجات المالية الإنمائية التي لا تلبى على النحو الكافي في النظام الحالي. وفي هذا السياق سيمول الإطار الإقراضي المقترح للصندوق أنشطة ترمي إلى تعزيز قدرات المؤسسات المحلية العامة والخاصة على دعم الفقراء الريفيين في زيادة إيراداتهم، وتحسين إدارة المعارف وتطوير الآليات والعمليات الابتكارية التي ترفع كفاءة التدخلات الإنمائية الريفية. وفيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فمن المحتمل أن يلبي استخدام أسلوب المزج احتياجات الفقراء الريفيين على أفضل وجه عن طريق تحسين مؤشرات الفقر في المناطق الريفية. وسيقتضي الأمر تحديد المستويات الحالية للقروض التيسيرية والمنح في المزيج خلال إعداد المشاركة المقترحة للصندوق في برنامج التنمية الريفية الإنتاجية.

17- ولما كانت درجة الأداء القطري لنيكاراغوا هي 4.267 فإن مؤشرات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء بالنسبة لنيكاراوغوا أدنى بقليل من متوسط القيم الملاحظة في حالة إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي. وفيما يتعلق بالمؤشر الإطاري العام (الدرجة 3.69) ومؤشر أداء الحافظة (الدرجة 5)، فإن مستوى نيكاراغوا أعلى من المتوسط الإقليمي. ومع ذلك فإن نيكاراغوا بسبب صغر عدد سكانها غير مؤهلة إلا لسيناريو إقراضي أساسي قيمته 1.56 مليون دولار أمريكي في السنة. وهناك قيد النظر ثلاثة سيناريوهات للإقراض تتضمن نقاط انتقال أدائية، وهي: إذا بقيت الأوضاع على "الحالة الأساسية" فسيجري النظر في تدخل جديد خلال السنوات الثلاث أو الخمس القادمة. ووفقا

لسيناريو "الحالة الدنيا" سيكون هناك نقص في فرص الاستثمار الفعلية للصندوق وستنخفض قيمة التدخل. أما في سيناريو "الحالة العليا"، فإن الزيادات الإقراضية السنوية ستنمو نحو توسيع النطاق الجغرافي لتدخلات الصندوق طبقا لأولويات الحكومة والصندوق.

جمهورية نيكاراغوا

وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية

أولا – المقدمة

1- في أكتوبر تشرين/الأول 2003، عقدت حكومة نيكاراغوا خمس موائد مستديرة قطاعية لمناقشة السياسات والاستراتيجيات في إطار خطة التنمية الوطنية. وفي سياق **المائدة المستديرة للقدرة على المنافسة**، أنشئت **مائدة مستديرة فرعية للتنمية الريفية**. وتولت وزارة الزراعة والحراجة قيادة المائدة المستديرة الفرعية للتنمية الريفية، وأعربت عن اعتزامها مواءمة المعونة الأجنبية المخصصة للقطاع الريفي عن طريق إعداد نهج قطاعي للتنمية الريفية تعده بصفة مشتركة الحكومة والجهات المانحة والمجتمع المدني وممثلون للقطاع الخاص. وشاركت 18 جهة مانحة[1] في المناقشات التي دامت لسنتين ونشر مشروع أول في يوليو/تموز 2005.

2- تمت الموافقة على الوثيقة السابقة للفرص الاستراتيجية القطرية لنيكاراغوا في 2002. وثمة حاجة الآن إلى برنامج استراتيجي جديد للصندوق، وذلك على ضوء التغييرات الهامة التي طرأت على أطر السياسات الاجتماعية والإنمائية في البلد في السنتين الأخيرتين. فقد كانت هناك تحولات خاصة من حيث النمو الاقتصادي واستقرار الاقتصاد الكلي والإدارة والتغير المؤسسي ومواءمة وتنظيم المعونات المقدمة من الجهات المانحة وتخفيف أعباء الديون الخارجية. وقد أدت هذه التغيرات الجذرية إلى زيادة كبيرة في فرص الحد من الفقر، وهي تستدعي تقديم وثيقة جديدة للفرص الاستراتيجية القطرية.

3- زارت بعثة للصندوق نيكاراغوا في مايو/أيار ويوليو/تموز 2005 وأجرت اجتماعات ومقابلات مع السلطات الحكومية والموظفين الرسميين والموظفين التقنيين؛ وموظفي المشاريع الميدانيين، ومنظمات الأهالي؛ والمنظمات غير الحكومية؛ والبلديات. كما التقت البعثة مع الوكالات الإنمائية الثنائية ومتعددة الأطراف، وزارت المشروعات الجاري تنفيذها والمناطق ذات الإمكانيات الاستثمارية.

[1] الوكالة النمسوية للتعاون الإنمائي، الوكالة الكندية للتنمية الدولية، الوكالة الدانمركية للتنمية الدولية، وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا، المفوضية الأوروبية، فنلندا، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الوكالة الألمانية للتعاون التقني، الإدارة الألمانية للتنمية، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، معهد التعاون بشأن الزراعة للبلدان الأمريكية، الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، الوكالة الأسبانية للتعاون الدولي، الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، البنك الدولي.

ثانيا – الظروف الاقتصادية والقطاعية والفقر الريفي

ألف – الخلفية الاقتصادية للبلد[2]

4- تغطي جمهورية نيكاراغوا مساحة قدرها 000 121 كم^2 ويبلغ مجموع سكانها 5.48 مليون نسمة (2003). وخلال السنوات الثلاثين الماضية وقع البلد فريسة للحرب الأهلية، والكوارث الطبيعية، وسوء الإدارة الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي. ونتيجة لذلك تعرضت الميزانية الوطنية وميزان المدفوعات لعجز شديد طويل الأمد دفع بالبلد إلى حالة من الاستدانة المتواصلة وعدم استقرار الاقتصاد الكلي. وفي 1990 دعت الحكومة إلى انتخابات حرة، وتم انتخاب حكومة جديدة في 1991. وتمكنت الحكومة، بمساعدة دعم خارجي قوي، من تحديد أولوياتها، وهي: توطيد السلم والديمقراطية على الصعيد المحلي، وتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي والبدء في إصلاح الدولة. إلا أن عملية التكيف، مقترنة بتنفيذ غير سليم للسياسات، أفضت إلى كساد شديد وانخفاض في إجمالي الناتج المحلي وزيادة مستويات البطالة والفقر.

5- وقد سعت نيكاراغوا إلى تعويض العجز المالي المتواصل عن طريق الديون والهبات. وفي النصف الأول من التسعينات كان الدين الخارجي يمثل ستة أمثال الناتج المحلي الإجمالي. وفي تلك الفترة سمحت المفاوضات بإلغاء جزء من الديون وبإعادة هيكلتها. وبحلول 1999، كان البلد يحتاج سنويا إلى أكثر من 10% من إجمالي الناتج المحلي على شكل قروض أو منح لتمويل الإنفاق الحكومي. وفي تلك السنة أعلن أن نيكاراغوا مؤهلة لمبادرة الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وفي 2001، وافق الصندوق على منح نيكاراغوا تخفيفا لعبء الديون في إطار المبادرة. ووصل البلد إلى نقطة الإنجاز بموجب المبادرة في يناير/كانون الثاني 2004. وبلغ إجمالي تخفيف عبء الديون 3.7 مليار دولار أمريكي (58% من مجموع الديون) أي ما يعادل 90% من إجمالي الناتج المحلي. وبلغت الوفورات السنوية فيما يتعلق بخدمة الديون ما يزيد على 5% من إجمالي الناتج المحلي.

6- ونتيجة للأزمة المالية العالمية التي استمرت من 1998 غلى 2002، شهدت نيكاراغوا تدهورا في معدلها الخاص بالتبادل التجاري؛ وأزمة مالية وانهياراً مصرفيا؛ وعجزا ماليا وخارجيا متزايدا، وبطالة، وانخفاضا في الاستثمار والاستهلاك على حد سواء. وفي 2001، أعدت نيكاراغوا، كشرط للتأهل لمبادرة الديون، أول وثيقة لها للفرص القطرية الاستراتيجية، ووقعت على مذكرة إعلان نوايا مع صندوق النقد الدولي من أجل مرفق النمو والحد من الفقر. ومنذ 2002، أخذت الحكومة تنفذ مجموعة من السياسات ترمي إلى تحسين الشؤون المالية للقطاع العام وإعادة هيكلة الديون الداخلية. وبحلول 2003، بدأ معدل التبادل التجاري في التحسن، وأصبح البلد يفيد من فرص أكبر للوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية، وهو ما سمح بتحقيق ميزان أصح للمدفوعات.

7- وخلال 2003 و2004، زاد معدل الناتج المحلي بنسبة 7.5% عن السنة السابقة وتدل البيانات الأولية لسنة 2005 على تحقيق نمو بنسبة 5% في هذه السنة. وقد حققت نيكاراغوا الاستقرار في الاقتصاد الكلي، وهي في وضع يتيح لها دخول مرحلة من النمو المستدام. ويسعى البلد إلى تهيئة مناخ استثماري إيجابي عن طريق تحسين الإدارة والشفافية

2 لمزيد من المعلومات انظر الذيلين الأول والسادس.

والإصلاح المؤسسي ومساءلة القطاع العام والتمتع بوضع مميز من حيث إمكانية الوصول إلى أسواق اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الدومينيكان وأمريكا الوسطى (انظر الإطار 1).

الإطار 1: اتفاقية التجارة الحرة بين جمهورية الدومينيكان وأمريكا الوسطى والولايات المتحدة الأمريكية

وقعت اتفاقية التجارة الحرة بين جمهورية الدومينيكان وأمريكا الوسطى والولايات المتحدة الأمريكية في أغسطس/آب 2003 ولكن لم تصدق عليها جميع البلدان الأعضاء (بما في ذلك نيكاراغوا). وقد تم التفاوض بشأن الاتفاقية لكي توفر لجميع الأطراف "نفس المجموعة من التعهدات والالتزامات"، ولكن "بحيث يحدد كل بلد جداوله الزمنية المنفصلة للوصول إلى الأسواق على أساس ثنائي". ولمعالجة التنمية غير المتسقة والقضايا الانتقالية، تحدد الاتفاقية قواعد للجداول الزمنية لإلغاء التعريفات بالتدريج بالإضافة إلى الضمانات الانتقالية والتعريفة الجمركية المقترنة بالحصص في حالة السلع الحساسة. وستؤخر معاملة الإعفاء من الرسوم الجمركية بالنسبة للمنتجات الحساسة، وفي بعض الحالات سيؤجل التخفيض الكامل للتعريفات لمدة 12 سنة.

وأثناء عملية التفاوض حول الاتفاقية نجحت نيكاراغوا في حماية منتجات حساسة مثل الحبوب الأساسية والفاكهة والخضروات. كما سيحتفظ البلد بنسبة 100% من مزايا التعريفة التي حصل عليها من خلال مبادرة حوض الكاريبي التي تنص على إعفاء ضريبي مدته عشر سنوات لجميع المنتجات الصناعية التي تصنع في نيكاراغوا؛ واتفاق تفضيلي خاص بالتعريفات بالنسبة للمنسوجات؛ وتعزيز قوانين العمل والبيئة. ورغم أنه لا يوجد تقييم شامل للآثار المحتملة لاتفاقية التجارة الحرة، فإن أغلبية المحللين يتفقون على الآثار الإيجابية على النمو الاقتصادي والاستثمارات. وصادرات قطاع الإنتاج الأولي التي ستحصل على أكبر فائدة هي لحم البقر ومنتجات الألبان والأسماك والفواكه الاستوائية والصادرات التقليدية (مثل البن والتبغ والسكر).

8- وفيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، أحرزت نيكاراغوا تقدما متواضعا في استئصال الفقر الشديد. ووفقا لتقييم البنك الدولي لمدى الفقر، فإن الأهداف الإنمائية للألفية التي يمكن بلوغها هي الحد من الفقر ووفيات الأطفال دون الخامسة، وتوفير الفرص المستدامة للوصول إلى المياه والإصحاح. ومن غير المحتمل الوصول إلى الأهداف المتعلقة بتعميم التعليم الابتدائي وتحسين صحة الأمهات والحد من وفيات الأطفال الرضع. ومن غير المتحمل تماما بلوغ الأهداف المتعلقة بخدمات الرعاية الصحية الإنجابية والقضاء على سوء التغذية المزمن ومحو الأمية. ومما يسبب قلقا خاصة قلة التقدم المحرز في الحد من الوفيات والإصابة بالإسهال والعدوى التنفسية الحادة بين الأطفال دون الخامسة؛ وفي زيادة فرص الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الإنجابية والمياه والإصحاح؛ وفي خفض معدل الأمية.

باء – القطاع الزراعي

9- تؤدي الزراعة دورا رئيسيا في اقتصاد نيكاراغوا. ففي سنة 2004، كان نصيب الزراعة 22% من إجمال الناتج المحلي، ووفرت 42% من فرص العمل على الصعيد الوطني. وكانت الزراعة قطاعا رئيسيا في الانتعاش الاقتصادي الذي تحقق في 2003–2004 مع زيادة الإنتاج بنسبة 9% خلال فترة السنتين. ويعزى أداء القطاع إلى ارتفاع الأسعار الدولية وزيادة الطلب الخارجي. وكان البن وقصب السكر والسمسم ولحم البقر والدواجن ومنتجات الألبان هي أسرع المنتجات نموا في 2003 و2004.

10- أما الحبوب الأساسية، التي هي المحاصيل الكفافية الرئيسية لدى الفقراء الريفيين، فهي مخصصة أساساً للسوق المحلية، وهي متقلبة الأداء. وقد سجلت مشكلات أثناء فترة الزراعة، بما في ذلك الفيضان والجفاف والآفات والبذور

غير المناسبة. وفي 2003، زادت قيمة الحبوب المصدرة بنسبة 2.9%، ولكن قابلت هذه القيم زيادة في الواردات بنسبة 8.9% خلال نفس الفترة. والصادرات هي أساسا الفاصولياء والذرة، في حين أن الواردات موجهة في أغلبها إلى العلف الحيواني.

11- وقد نما قطاع الثروة الحيوانية إلى حد كبير خلال السنوات العشر الماضية. ففي هذه الفترة زاد إنتاج الدواجن من 10.8 مليون رطل إلى 126.7 مليون رطل، وارتفع إنتاج لحم البقر من 114.3 مليون رطل إلى 133.9 مليون رطل. وكان أهم تغير بالنسبة لقطاع منتجات الألبان هو زيادة إنتاج وتصدير الجبن والقشدة. ففي 1993، بلغت قيمة إجمالي الصادرات من هاتين السلعتين 000 16 دولار أمريكي، في حين أن بيانات 2002 تحدد قيمة هذه الصادرات بما يزيد قليلا عن 19 مليون دولار أمريكي. وقد زاد إنتاج اللبن على الصعيد الوطني من 47 مليون غالون في 1993 إلى 72 مليون غالون في 2003.

12- ويرجع الأداء والقدرة على المنافسة في القطاع الزراعي في نيكاراغوا بصفة رئيسية إلى رصيد الموارد الطبيعية لا إلى اعتماد التكنولوجيا والتحديث وتحسينات النوعية أو انخفاض تكاليف المعاملات. وهناك فرص ضخمة للتنمية القائمة على المعرفة ورأس المال البشري والاجتماعي والإدارة المحسنة.

جيم – الفقر الريفي

13- نظرا لأن الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد في نيكاراغوا يقدر بمبلغ 740 دولاراً أمريكيا (2003)، فإنها ثاني أفقر بلد في أمريكا اللاتينية (بعد هايتي). وذلك أن ستة وأربعين في المائة من السكان يعيشون تحت خط الفقر (2001) بينما يعيش 15% في فقر شديد. ويزيد انتشار الفقر في المناطق الريفية عن الضعف (64%) في المناطق الحضرية (29%). وتدل الاستقصاءات التي أجريت في 1993 و1998 و1999 و2001 لقياس مستويات المعيشة على نطاق القطر على أن نيكاراغوا أحرزت تقدما في مجال الحد من الفقر. وانخفضت نسبة مجموع السكان الذين يعيشون في فقر من 50% في 1993 إلى 46% في 2001، في حين هبطت نسبة الذين يعيشون في فقر شديد من 19% إلى 15% خلال نفس الفترة. غير أن العدد الإجمالي للسكان الذين يعيشون في فقر قد زاد. وتعد نيكاراغوا بين الخمسة وعشرين في المائة من البلدان التي يوجد فيها أكبر قدر من انعدام المساواة من حيث توزيع الدخل. وتعد نيكاراغوا وفقا لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أحد البلدان الأربعة عشر الأكثر تعرضا لانعدام الأمن الغذائي في العالم بسبب عدم استقرار المناخ وتدهور الأراضي.

14- وتحصل الأسر الريفية على مستويات أدنى من التعليم مقارنة بالأسر الحضرية وهي أكبر حجما من هذه الأسر الأخيرة. فقد تلقى رؤساء الأسر الريفية في المتوسط أقل من ثلاث سنوات من التعليم ويبلغ عدد كل أسرة 5.8 فرد في المتوسط من بينهم 3.4 راشد. وتشمل الأنشطة الاقتصادية الرئيسية للفقراء الريفيين العمل بأجر، والأعمال الفردية، والإنتاج الزراعي المركز أساسا على المحاصيل الكفافية مثل الحبوب الأساسية. وتمارس الأنشطة غير الزراعية على نطاق واسع. وفي 79% من الأسر الريفية يكسب واحد على الأقل من أفراد الأسرة أجرا دائما أو مؤقتا: 40% يكسبون أجرهم من العمل الزراعي، و37% من الأعمال غير الزراعية؛ و23% من أنشطة الأعمال الفردية.

15- **التمايز بين الجنسين، والنساء الريفيات، والمجموعات الضعيفة.** أكثر مجموعات السكان تأثرا بالفقر هم الأطفال دون الخامسة عشرة والأسر التي ترأسها نساء. ويبلغ معدل البطالة في البلد 12%، ولكنه يزيد على 20% في حالة الأسر الفقيرة. وهناك نسبة تقدر بـــ 17% من الأسر الريفية ترأسها نساء. وتحصل النساء اللائي يرأسن أسرا (سواء أكانت حضرية أم ريفية) على مستوى من التعليم أدنى مما يحصل عليه الرجال نظرا لأنهن يتوقفن عن التعليم النظامي وهن في سن أصغر للمساعدة في الأعمال المنزلية. وتتاح للنساء فرص للعمل أقل مما يتاح للرجال، ويكسبن دخلا أقل بنسبة 20% عن نفس الأعمال. وتزيد الأمومة المبكرة من فرصهن سوءا. و45% من النساء الريفيات أميات. ولا تتاح للنساء الفقيرات إلا فرص محدودة للوصول إلى أساليب تنظيم الأسرة ويتحملن مخاطر إنجابية أكبر. ويضاف إلى ذلك أن مستوى مشاركتهن في المنظمات المحلية أدنى من مشاركة الرجال. وقد زاد العنف الأسري، وأبلغ حوالي 30% من النساء عن نوع أو آخر من أنواع العنف.

16- وقد حدد آخر استقصاء لقياس مستويات المعيشة ثلاث فئات من الفقراء الريفيين: (i) الأسر الزراعية المعدمة العاملة بأجر؛ (ii) أسر صغار المزارعين؛ (iii) الأسر التي تجمع بين العمل الزراعي بأجر وبين أنشطة غير زراعية. وتعد المجموعة الأخيرة أفقر الفئات في المناطق الريفية من نيكاراغوا. وحوالي 75% من الأسر في هذه المجموعة تعد بين الفقراء، و39% يعشن في فقر شديد، وهو أعلى معدل في جميع الفئات. وتشمل هذه الأسر الملاك (45%) والمستأجرين (61%)، وهي تقيم أساسا في المنطقة الجافة الوسطى والشمالية.

17- شهدت نيكاراغوا نزوح السكان على نطاق ضخم خلال الثمانينات نتيجة للحرب الأهلية وانعدام الأمن الأهلي. ويوجد اليوم مليونا نيكاراغوي يعيشون في الخارج. ومعظم الذين نزحوا كانت لديهم موارد اقتصادية، وكانوا حاصلين على تعليم جامعي، أو كانوا من سلالة أوروبية. وتوجد أكبر أعداد من النيكاراغويين المقيمين في الخارج في كندا وكوستاركيا والمكسيك وأسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية. وتتلقى أسرة من بين كل خمس أسر تحويلات مالية من الخارج. وفي 2004، بلغت قيمة هذه التحويلات إلى نيكاراغوا 810 ملايين دولار أمريكي أو ما يعادل 20% من إجمالي الناتج المحلي في البلد. وتتركز هذه التحويلات بدرجة عالية في بلدين هما الولايات المتحدة وكوستاركيا. ومن المشكلات التي تواجه النازحين من نيكاراغوا ارتفاع تكاليف تحويل النقود. ومن الممكن دعم التنمية المحلية والمجتمعية عن طريق خفض تكاليف المعاملات مع تطبيق استراتيجيات لتشجيع الاستثمارات الإنتاجية.

18- **أسباب الفقر** متشابكة ومنوعة. ومن الأسباب المحددة ما يلي: (i) العزلة الجغرافية؛ (ii) قلة فرص الوصول إلى الموارد الطبيعية؛ (iii) شدة الضعف وانعدام الأمن الغذائي؛ (iv) القيود المعرقلة لإمكانية الوصول إلى الأسواق وندرة الفرص المتاحة لكسب الدخل وتنظيم المشاريع التجارية؛ (v) انخفاض توافر ونوعية الخدمات العامة مثل التعليم والخدمات الصحية والقانونية؛ (vi) النقص في توفير البنى الأساسية في مجال الطرق والاتصالات والكهرباء وإمدادات المياه؛ (vii) قلة فرص التمتع بالحقوق المدنية وموارد المواطنة (القضاء والأمن)؛ (viii) الاستبعاد من رسم السياسات. ونتيجة لذلك يخضع الفقراء لقيود صارمة وليس هناك إلا قليل من المبادرات الرامية إلى تنمية المنظمات المحلية التي تمثلهم وتنمية رأس المال البشري. وقد زادت أوضاع الفقراء الريفيين سوءا بسبب الحرب الأهلية في الثمانينات، والانهيار الاقتصادي بعد 1987، والإصلاحات الهيكلية التي استمرت طيلة أوائل التسعينيات والكوارث البيئية مثل إعصار ميتش.

دال – معوقات وفرص الحد من الفقر الريفي

19- **السياق الاقتصادي.** إن الظروف الاقتصادية الحالية ــ أي زيادة فرص الوصول إلى الأسواق العالمية، وزيادة أسعار الصادرات، واستقرار الاقتصاد الكلي، وتخفيف الديون، وزيادة القدرة على المنافسة ــ تعد مناخا مواتيا للأعمال التجارية الخاصة والاستثمارات؛ وتولد موارد لاستثمارات القطاع العام في البنى الأساسية، والحد من الفقر، وتعزيز رأس المال البشري. وتوجد فرص مواتية لأكثر قطاعات الاقتصاد نشاطا مثل الزراعة ومصايد الأسماك والسياحة وصناعات النسيج في منطقة التجارة الحرة. ويعد استقرار الاقتصاد الكلي أحد الأهداف المحددة في مذكرة إعلان النوايا الذي وقعه مع نيكاراغوا صندوق النقد الدولي من أجل مرفق الحد من الفقر والنمو. ورغم أن عدم الاستقرار السياسي في الوقت الحاضر غير موات للإصلاح السريع، فإن عملية المواءمة والتنظيم توفر أساسا سليما للإصلاحات الحكومية. وبفضل مبادرة الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون تحرر البلد من عبء دين بلغ 3.7 مليار دولار أمريكي، وأتيحت له وفورات مالية تبلغ 205 ملايين دولار أمريكي في السنة، وهو ما يمثل مساهمة هامة لخطط الحكومة في مجال الحد من الفقر. ويضاف إلى ذلك أن البلد سيفيد من استثمار في إطار الحساب الأمريكي لمواجهة تحديات الألفية تبلغ قيمته 130 مليون دولار أمريكي. وتمثل اتفاقية التجارة الحرة فرصة هامة بالنسبة لنيكاراغوا بما لها من أرصدة ضخمة من الموارد الطبيعية، وستتيح فرصا لزيادة العمالة وتعزز الروابط بين صغار المزارعين وشبكات ومجموعات الأعمال التجارية.

20- ورغم أن تحرير التعريفات بموجب اتفاقية التجارة الحرة بين جمهورية الدومينيكان وأمريكا الوسطى والولايات المتحدة الأمريكية لن تستكمل لمدة 12 سنة، فإن عملية التحرير ما زالت تواجه نيكاراغوا بالتحديات. ويرجع الخطر الرئيسي بالنسبة للفقراء الريفيين إلى انخفاض قدرة الحبوب الأساسية على المنافسة في وجه إمدادات الحبوب الواردة من الولايات المتحدة. ورغم ذلك فإن صغار المزارعين يزرعون محاصيل وأصنافا من المحاصيل ــ هي الذرة والفاصولياء أساسا ــ تعد أغذية إثنية تقليدية في نيكاراغوا وأمريكا الوسطى، ولهذه المنتجات أهمية أيضا بالنسبة للمهاجرين في أمريكا الوسطى والولايات المتحدة وأوروبا. ولا يمثل التحرير التجاري للمحاصيل الصادرة عن بلدان منافسة أخرى مثل الولايات المتحدة أي خطر كبير على الإنتاج الوطني لأن هذه المنتجات موجهة أساسا إلى العلف الحيواني.

21- **تحسين الإدارة.** شرع البلد في عملية من الإصلاح المؤسسي وتحديث القطاع العام وتحسين الإدارة، وهو يسعى إلى تحقيق مزيد من الشفافية والمساءلة لتحسين المناخ الاستثماري وفرص النمو الاقتصادي المستدام والعمل. وقد وضعت نيكاراغوا، بدعم من المجتمع الدولي، إطارا ديناميا للتخطيط القطري والقطاعي، وأقرت مجموعة من القواعد التنظيمية للإصلاح المؤسسي بغية تحسين الإدارة وتحديث الإدارة في القطاع العام. وتتضمن هذه القواعد قوانين تتعلق باللامركزية البلدية، والمراجعة والمحاسبة، وتقييم الإنفاق العام، والإصلاح المالي والشفافية. واقتضت عملية الإصلاح هذه مشاركة مؤسسات حكومية مختلفة، والأحزاب السياسية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني.

22- **كفاءة المعونات.** من المزمع تحسين كفاءة المعونات نتيجة لعملية مكثفة من حوار السياسات والتنسيق بين الجهات المانحة والمواءمة والتنظيم. وعلى أساس خطة التنمية الوطنية للفترة 2005 ــ 2009، أعدت الوكالات التي يتكون منها القطاع العام الزراعي برنامجا قطاعيا لقطاع الزراعة والحراجة العام يسمى برنامج التنمية الريفية الإنتاجية.

الإطار 2: الإطار المؤسسي لقطاع التنمية الريفية

بين **التحليل القطاعي لنظام التخصيص الموارد على أساس الأداء أن** القيود الرئيسية التي تعرقل تنفيذ سياسات ومشروعات استئصال الفقر ترجع أساسا إلى تصميم وإدارة المؤسسات العامة. وعلى وجه التحديد: (i) أوجه الضعف المؤسسي في الحكومة المركزية في تنفيذ السياسات؛ (ii) تجزؤ المشروعات والبرامج الخاصة بالقطاع الريفي؛ (iii) الحاجة إلى تعزيز العمليات الرامية إلى توفير فرص متساوية للوصول وتحقيق الشفافية في إدارة الموارد العامة؛ (iv) نقص الاستمرار المؤسسي والسياسي بين الحكومات المتعاقبة. ومن العراقيل الأخرى التي حددت: (i) قلة فرص الوصول إلى الأراضي والمياه الخاصة بالزراعة؛ (ii) نقص الحوافز الاستثمارية للأعمال التجارية الريفية، (iii) قلة فرص الوصول إلى المدخلات الزراعية وأسواق المنتجات؛ (iv) نقص المساءلة والشفافية في المؤسسات الريفية.

إلا أنه تم إحراز تقدم كبير خلال السنتين الماضيتين نحو تحسين التخطيط الاستراتيجي ورسم السياسات والتنسيق والإدارة. وسوف تؤدي عملية التنسيق والمواءمة والتنظيم بين الجهات المانحة وبين الحكومة إلى مواءمة استراتيجيات التنمية الريفية وتحسين الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بالموارد العامة. ولوحظ في التحليل القطاعي إحراز تقدم في المجالات التالية: (i) وضع إطار وطني لسياسات التنمية واستراتيجية قطاعية؛ (ii) توفير آلية للتنسيق للقطاع العام والقطاع الخاص والوكالات الدولية؛ (iii) بذل جهود رامية إلى تحقيق المساءلة في الحكومة المركزية؛ (iv) تخصيص موارد الميزانية على مستوى البلديات وإنشاء مجالس للمشاركة المدنية، وهو ما زاد من المشاركة المحلية في اتخاذ القرارات؛ (v) وضع خطط للتنمية الإقليمية تعزز الملكية المحلية وكفاءة الاستثمارات العامة.

23- **إعادة هيكلة القطاع العام الزراعي.** النظام المؤسسي للتنمية الريفية هو أضعف سمة في إطار التنمية الريفية. والعراقيل الناجمة عن تصميم المؤسسات وتداخل المهام وقلة الشفافية ونقص الحوافز لإدارة النتائج هي بعض القيود الرئيسية (انظر الإطار 2). إلا أنه يجري في الوقت الحاضر بدعم من الجهات المانحة إعادة هيكلة القطاع العام الزراعي ، وخاصة وزارة الزراعة والحراجة ومعهد التنمية الريفية.

هاء – الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر الريفي[3]

24- **السياسات الخاصة بالفقر والتنمية.** في سنة 2001، قدمت الحكومة، في إطار مبادرة الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وثيقتها الخاصة بالاستراتيجية القطرية، كما قدمت في فترة أحدث عهداً خطتها للتنمية الوطنية للفترة 2005 ــ 2009، أو "وثيقة استراتيجية الحد من الفقر من الجيل الثاني" وتهدف خطة التنمية الوطنية إلى الحد من الفقر عن طريق: (i) تعزيز القدرة على التنافس والنمو الاقتصادي؛ (ii) تحديث القطاع العام؛ (iii) تعزيز الإدارة؛ (iv) توجيه الخدمات الاجتماعية إلى أحوج قطاعات المجتمع؛ (v) تحسين التنسيق والشراكة مع وكالات التنمية الريفية وفيما بينهم. وفي الوقت الحاضر تستكمل الحكومة مشاوراتها بشأن خطة التنمية الوطنية التي ستقدم إلى صندوق النقد الدولي والمؤسسة الإنمائية الدولية في وقت لاحق من هذا العام.

[3] لمزيد من المعلومات، انظر الذيل الثالث.

25- **التنسيق بين الوكالات الحكومية.** تقوم وكالات حكومية مختلفة في الوقت الحاضر بتنفيذ أنشطة لدعم التخطيط القطري والقطاعي، كما يجري بذل مزيد من الجهود الإدارية لتنفيذ نظام شامل لمعلومات القطاع العام[4]. ويجري تطبيق مؤشرات محددة للتأكد من اتساق أهداف السياسات مع الأهداف الإنمائية للألفية. وقد أحرزت وزارة المالية تقدما في تنفيذ نظام موحد لمحاسبة الإنفاق الحكومي يخدم أغلبية الوكالات الحكومية.

26- بناء على مرسوم رئاسي أنشئ بموجبه نظام للموائد المستديرة القطاعية، تقود وزارة الخارجية مبادرة للمواءمة والتنظيم بغية تنسيق التعاون بين المؤسسات والجهات المانحة. والهدف هو توفير أداة لضمان كفاءة السياسات وتنسيق المعونات، وتترأس وزارة التنمية والصناعة والتجارة مائدة مستديرة عن الإنتاجية والقدرة على المنافسة تتولى بدورها تنسيق مائدة مستديرة فرعية "*Agroforestal*" عن الزراعة الحراجية ترأسها وزارة الزراعة والحراجة.

27- **سياسات القطاع الريفي.** أعدت المؤسسات المكونة للقطاع العام الزراعي (وزارة الزراعة والحراجة، والمعهد الوطني للحراجة، والمعهد الوطني للتكنولوجيا الزراعية، ومعهد التنمية الريفية) نهجا على نطاق القطاعات للقطاع العام الزراعي والحراجي يسمى برنامج التنمية الريفية الإنتاجية. والهدف الرئيسي لهذا البرنامج هو تعزيز المنتجات والخدمات الزراعية القادرة على المنافسة والاستدامة مع مواصلة وتوسيع المشاركة في الأسواق الوطنية والدولية. وخلال فترة تنفيذ البرنامج (2005 ــ 2009) ستضطلع الوكالات الزراعية في القطاع العام بأنشطة استراتيجية تتدرج في سبعة مكونات[5]: (i) تعزيز تنمية الحراجة على نحو مستدام؛ (ii) زيادة توفير رأس المال للأسر الريفية؛ (iii) تسريع الابتكار التكنولوجي؛ (iv) تحسين معايير الصحة النباتية والحيوانية؛ (v) توسيع وإصلاح البنى الأساسية للإنتاج، (vi) تحديث المؤسسات العامة؛ (vii) صياغة سياسات التنمية الريفية[6].

28- يشترك هذا البرنامج مع إطار الإنفاق متوسط الأجل في دعم تحسين التنسيق بين الجهات المانحة في مجال التنمية الزراعية والحراجية للفترة 2005 ــ 2009. رغم أن تقديرات التكاليف يرجي إعدادها في الوقت الحاضر، فمن المتوقع أن تصل الميزانية الكلية لبرنامج التنمية الريفية الإنتاجية إلى حوالي 411 مليون دولار أمريكي. وينبغي للحكومة لضمان التمويل للبرنامج الذي تبلغ مدته خمس سنوات، أن تحصل على 200 مليون دولار أمريكي من الجهات المانحة نظرا لأن المبلغ المتبقي وقدره 211 مليون دولار أمريكي يجري توفيره من خلال المشروعات الجاري تنفيذها من الميزانية الوطنية. وقد أبدت مجموعة من ثماني عشرة جهة مانحة (بما فيها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية) استعدادها للمشاركة في ترتيب ائتماني مشترك والاشتراك في تمويل البرنامج. ويشمل الحوار الجاري حاليا إعداد معايير ائتمانية مشتركة، ومدونة سلوك ومذكرة تفاهم بين حكومة نيكاراغوا والجهات المانحة.

[4] طلبت وزارة الزراعة والحراجة مؤخرا تعاون برنامج تعزيز الإمكانيات الإقليمية لمراقبة وتقييم مشروعات تخفيف وطأة الفقر في أمريكا اللاتينية والكاريبي، والوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية في التصميم التقني لنظام التعليم وتقييم الآثار والإدارة وتنفيذ هذا النظام التابع لبرنامج التنمية الريفية الإنتاجية.

[5] تعد القضايا المتعلقة بعمل الأطفال جزءا من السياسات الوطنية، وهي من ثم مدرجة في سياسات كل وكالة في القطاع العام الزراعي.

[6] للاطلاع على الإطار المنطقي لبرنامج التنمية الريفية الإنتاجية، انظر الذيل الثاني.

ثالثا – الدروس المستفادة من تجارب الصندوق في القطر

29- اشترك الصندوق منذ الثمانينات في تمويل ستة مشروعات إنمائية ريفية، بلغت تكاليفها الإجمالية 74 مليون دولار أمريكي. واثنان من هذه المشروعات يجري تنفيذهما في الوقت الحاضر، وهما: برنامج صندوق المساعدة التقنية لمحافظات ليون وشيناندیغا وماناغوا؛ وبرنامج التنمية الاقتصادية في المنطقة الجافة في نيكاراغوا.

30- وكانت المشروعات الأولى تتضمن استراتيجية للتنفيذ المباشر وتقديم الخدمات مباشرة (التكنولوجيا والتدريب والدعم التنظيمي والائتمان) عن طريق وحدة للتنفيذ. وتحققت نتائج إيجابية في مجال تعزيز التنظيم الريفي؛ وتنمية مؤسسات الخدمات المالية؛ وإتباع تكنولوجيات جديدة لزيادة الأمن الغذائي، وإنشاء الطرق الريفية؛ وإدارة الموارد الطبيعية ومستجمعات المياه.

31- وفي أواسط التسعينات أدخل جيل ثان من المشرعات مفهوم سوق الخدمات الريفية أي الخدمات على أساس الطلب وخصخصة الخدمات الميدانية بغية تحسين الحوافز والحد من مستويات موظفي المشاريع. وقد أفضى هذا إلى تحسينات مهمة في إمكانية الوصول إلى الأسواق بالنسبة للمنظمات الريفية. وفي فترة أقرب عهدا بدأ الصندوق تنفيذ برنامج التنمية الاقتصادية في المنطقة الجافة في نيكاراغوا الذي يعزز الروابط بين الأنشطة الإنتاجية للفقراء الريفيين وأسواقهم. وكانت النتائج الأولية إيجابية على الصعيد الإقليمي حيث أقيم تعاون مع المؤسسات المحلية والبلديات والمنظمات غير الحكومية والوكالات الحكومية.

32- وتتعلق أهم الدروس الناتجة عن العمليات في نيكاراغوا بتنفيذ المشروعات، وخاصة: الآليات التشغيلية، وأفضل الممارسات، والدعم المؤسسي، والابتكارات في تقديم الخدمات المتصلة بذلك، ونقل التكنولوجيا، والوصول إلى الأسواق، وقضايا الجنسين، وإدارة الموارد الطبيعية، والخدمات المالية الريفية.

33- **إدراج الفقراء الريفيين على جدول أعمال السياسات.** أسهم تركيز الصندوق على الفقراء الريفيين، وخاصة النساء والمجموعات الضعيفة، في إدراجهم في السياسات الإنمائية الوطنية في نيكاراغوا. وتعزز خطة التنمية الوطنية وبرنامج التنمية الريفية الإنتاجية إقامة روابط بين الفقراء الريفيين والقطاعات النشطة في الاقتصاد الريفي بهدف تسهيل وصول الفقراء الريفيين إلى الفرص الاقتصادية النامية.

34- **مشاركة الفقراء الريفيين وتحقيق اللامركزية.** من الأساسي في مبادرات الصندوق في مجال التنمية الريفية مشاركة الفقراء الريفيين، رجالا ونساء، في تحديد وتنفيذ اقتراحاتهم. وتشجع مشروعات الصندوق الجاري تنفيذها الملكية المحلية عن طريق إشراك منظمات الفقراء الريفيين في اتخاذ القرارات مع الحكومة المحلية وممثلي موردي الخدمات. ويؤيد برنامج التنمية الريفية الإنتاجية الأهمية الاستراتيجية للتمكين واللامركزية ومشاركة الفقراء الريفيين في اتخاذ القرارات.

35- **التكنولوجيا وإدارة الموارد الطبيعية.** تطورت الاستراتيجية المتبعة في برنامج صندوق المساعدة التقنية بحيث أصبحت أداة سياسية لتعزيز الابتكار التقني. ويعمل البرنامج بدعم من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي

والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، بالإضافة إلى الدعم المقدم مؤخرا من الوكالة الدانمركية للتنمية الدولية[7]. ووسع البرنامج نطاقه الأولي في المنطقة الغربية إلى المنطقة الشمالية من البلد. ويعد الابتكار التكنولوجي شرطا لازما لتعزيز القدرة على التنافس وإمكانية الوصول إلى الأسواق المحلية والدولية الموسعة.

36- **الآليات الشفافة والتنافسية لتخصيص الأموال.** ثبت أن الأموال التنافسية أداة مناسبة لتلبية احتياجات المستفيدين. وترتكز العملية على قدرات منظمات الأهالي على صياغة اقتراحات مناسبة لتعزيز الأعمال التجارية الصغيرة. وتشكل التجربة المكتسبة في برنامج صندوق التنمية الريفية في مجال إدارة الأموال والدروس المستفادة أساسا مهما لدعم رسم السياسات في المناطق الريفية من نيكاراغوا. وتعد شفافية الإجراءات (القواعد والمعلومات) شرطا أساسيا لازما لتحقيق نتائج إيجابية ومستدامة.

37- **الخدمات المالية الريفية**. أثبتت تجربة الصندوق في نيكاراغوا جدوى تقديم خدمات مالية مستدامة وفعالة إلى الفقراء الريفيين إذا اتبع نظام مالي مناسب. ويقوم النظام الذي بدأ في أواسط التسعينات على صندوق ائتماني من المستوى الثاني يقدم الموارد المالية إلى المؤسسات المنظمة وغير المنظمة من المستوى الثاني بموجب قواعد احترازية مأمونة.

38- **المواءمة والتنظيم والشراكات.** أدى الحوار بين الجهات المانحة والحكومة إلى تنظيم برامج ومشروعات الجهات المانحة مع السياسات الوطنية وأفضى إلى زيادة فعالية المعونات. والصندوق على حوار دائم مع الحكومة والجهات المانحة لتنسيق الأنشطة الميدانية والخطط الاستراتيجية. وبفضل هذه الجهود التنسيقية زاد نفوذ الصندوق وسهل إدراج الفقراء الريفيين بين الأولويات الحكومية. وقد ساعد ذلك على تعميق الحوار مع الحكومة والجهات المانحة الأخرى بشأن استراتيجية التنمية وتنفيذها.

رابعا – الإطار الاستراتيجي للصندوق

ألف – الوضع الاستراتيجي المتميز للصندوق والمنطلقات المقترحة[8]

39- مازال الصندوق يتعاون مع الحكومة في جهودها في مجال التنمية الريفية منذ أوائل الثمانينات، واكتسب تجربة ومعارف مهمة فيما يتعلق بالسياسات الإقليمية للحد من الفقر، وهو ما يمثل قيمة مضافة كبيرة في دعم النهج القطاعي للتنمية الريفية في نيكاراغوا. كما جمع الصندوق تجارب يعتد بها في إقامة الشراكات عن طريق إعداد وتنفيذ المشروعات بالاشتراك مع الحكومة والجهات المانحة الأخرى. وقد زادت الشراكات من نفوذ الصندوق ودوره الحافز، وهو ما سهل إدراج احتياجات الفقراء بين الأولويات الحكومية.

40- سيشترك الصندوق في تمويل تنفيذ برنامج التنمية الريفية الإنتاجية مع عدد من الجهات المانحة الثنائية ومتعددة الأطراف. ويشترك برنامج التنمية الريفية الإنتاجية مع إطار الإنفاق متوسط الأجل في توفير الدعم لتحسين التنسيق

[7] وسع نطاق البرنامج مؤخرا، كجزء من سياسات الحكومة في مجال التنمية الريفية، بحيث أصبح يشمل منطقة أخرى من نيكاراغوا وذلك بموجب اتفاق بين الحكومة ومؤسسة نيكاراغوا للتنمية التقنية والزراعية والحراجية، وبين الوكالة الدانمركية للتنمية الدولية.

[8] لمزيد من المعلومات، انظر الذيلين الثاني والرابع.

والتكامل بين مساعدات الجهات المانحة في مجال الزراعة والحراجة المستدامة للفترة 2005 ــ 2009. وبالنظر إلى الموارد المالية المحدودة المتاحة لنيكاراغوا في إطار نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء فإن المزية النسبية التي يتمتع بها الصندوق هي تجربته داخل القطر والمعارف التي حصلها في دعم التنمية الريفية اللامركزية، وخاصة عن طريق الأنشطة المدرة للدخل وتعزيز فرص العمل المتاحة للفقراء الريفيين ومنظماتهم. وسيكون التركيز مع الحكومة ومجموعة الجهات المانحة المشتركة في إعداد برنامج التنمية الريفية الإنتاجية.

41- **الهدف الاستراتيجي الكلي للصندوق** في نيكاراغوا هو دمج الفقراء الريفيين في عمليات التنمية الاجتماعية الاقتصادية المحلية والوطنية. **والغرض الذي يتوخاه الصندوق** في القطر هو التأكد من أن السياسات الوطنية للتنمية الريفية تتضمن تجارب الصندوق ومعارفه في مجال الأنشطة المدرة للدخل، وبذلك تعزز فرص العمل المتاحة للفقراء الريفيين ويحد من أوجه اللامساواة بين الجنسين والضعف. وتدعم الاستراتيجية المقترحة في جزء منها الأهداف المحددة لبرنامج التنمية الريفية الإنتاجية، وهي زيادة توفير رأس المال للأسر الريفية وتكوين الأصول (الهدف المحدد 2)؛ وتسريع الابتكار التكنولوجي (الهدف المحدد 3)؛ وصياغة سياسات مناسبة للتنمية الريفية (الهدف المحدد 7).

42- تستند الأولويات المقترحة في الاستراتيجية الجديدة إلى: (i) استراتيجية الحكومة كما عرضت في خطة التنمية الوطنية وفي برنامج التنمية الريفية الإنتاجية، (ii) الأهداف الكلية للصندوق، (iii) الأهداف الإقليمية للصندوق بالنسبة لأمريكا اللاتينية والكاريبي، والتي تؤكد على أهمية تعزيز الأنشطة المدرة للدخل في المناطق الريفية.

43- سيكون **للمنطلق الاستراتيجي للصندوق** ثلاثة مخرجات رئيسية:

- تحسن العمليات والآليات والحوافز الخاصة بتعزيز فرص وصول الفقراء الريفيين إلى الأسواق. **ستعزز أنشطة الصندوق إمكانية وصول الفقراء الريفيين إلى الأصول والفرص بهدف تحسين قدراتهم كأفراد وكمجموعات. والمتطلبات داخل القطاع الزراعي هي: زيادة فرص الوصول إلى التكنولوجيا؛ وتوفير الاستثمارات والخدمات التقنية بغية إدراج قيمة مضافة عن طريق تجهيز و/أو تنويع المنتجات؛ وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق؛ وزيادة الموارد المالية. وهناك فرص خاصة لتنمية الأنشطة الريفية غير الزراعية في مجالات تقديم الخدمات على الصعيد المحلي؛ والسياحة وما يتصل بها من خدمات؛ والاستخدام الاشتقاقي للموارد الطبيعية؛ والخدمات البيئية. والقضايا التالية ذات أهمية وتحتاج إلى عناية خاصة في عمليات الصندوق: (i) إقامة الروابط بين القطاعين الريفي والحضري؛ (ii) الهجرة الداخلية والخارجية؛ (iii) المشاركة في أسواق السلع والخدمات والعمل؛ (iv) إقامة الروابط بين القطاعات النشطة وغير النشطة من الاقتصاد. والنساء الريفيات أشد ضعفا من الرجال، وينبغي لأنشطة مشروعات الصندوق أن تتضمن آليات تعوض عن وضع الحرمان الذي توجد فيه النساء.**

- تحسن قدرات وكفاءة المؤسسات المحلية للتنمية الريفية التي تسهل وصول الفقراء الريفيين إلى الأسواق. **سيحسن الصندوق قدرات وكفاءة المؤسسات المحلية العامة والخاصة على تسهيل الوصول إلى الأسواق بالنسبة للفقراء الريفيين. يضاف إلى ذلك أن الصندوق سيروج لعلاقات التآزر والشراكات بين الأطراف**

المعنية المشتركة في الحد من الفقر الريفي. كما سيحسن التنسيق بين السياسات الوطنية والإقليمية. ويمكن للاقتراحات الحالية بشأن خطط تنمية الأقاليم والمحافظات والبلديات في نيكاراغوا أن تتيح فرصا لأنشطة يضطلع بها الصندوق على الصعيد المحلي.

- التوسع في الاستراتيجيات الميدانية الابتكارية والمعارف وأفضل الممارسات بحيث تمتد إلى سياسات التنمية الريفية على الصعيد الوطني والإقليمي للسماح بتدفق الابتكارات على نحو متواصل إلى المناطق الريفية. **يتعين على الصندوق أن يواصل أداء دور حافز بحيث يدرج الفقراء الريفيين على جدول أعمال السياسات الوطنية. وسيعمل** الصندوق، **بالتعاون مع الجهات المانحة الشريكة والمؤسسات المحلية الحكومية والمنظمات الريفية، على تعزيز تعميم المعارف عن طريق تنظيم التجارب الميدانية الابتكارية التي تحسن فعالية ونوعية الأنشطة الإنمائية الريفية. وسيسهل الحوار بشأن السياسات والشراكات بفضل تكرار أفضل الممارسات وإدراجها في سياسات التنمية الريفية الوطنية. وستقتضي التدابير المتخذة بصفة أساسية تقنيات يعول عليها للرصد وقياس النتائج وعمليات تقنية ومحاسبية وتعليمية.**

44- **المجموعة التي يستهدفها الصندوق ومنطقة تدخلاته.** المجموعة المستهدفة في نيكاراغوا هي بموجب اختصاصات الصندوق الفقراء الريفيون. وهم بصفة عامة مزارعون معدمون أو صغار ومنظمو مشاريع تجارية على النطاق الصغير، وعمال زراعيون وغير زراعيين، وعمال مهاجرون. ويوجه اهتمام خاص إلى أضعف المجموعات التي هي النساء والأطفال والشباب. وقد التزم الصندوق منذ بدء عملياته في نيكاراغوا بتعزيز التنمية الريفية في المناطق الهامشية والضعيفة. فالفقراء الريفيون ما زالوا، حتى في الظروف الحالية للنمو الاقتصادي وتحسن الفرص، عرضة لخطر الاستبعاد بسبب نقص الاستثمارات في رأس المال البشري والبنى الأساسية. وسيواصل الصندوق توجيه أنشطته إلى أفقر المناطق في البلد طبقا لأولويات الحكومة وبهدف إتاحة فرص الإفادة من التنمية الوطنية للفقراء الريفيين في المناطق المعزولة.

باء – الفرص الرئيسية للابتكار وأنشطة المشروع

45- هناك ثلاث مجموعات رئيسية من الفرص المتاحة لتدخلات الصندوق في نيكاراغوا، وهي: (i) عملية النمو الاقتصادي والإصلاح الهيكلي؛ (ii) زيادة التنظيم والتنسيق بين الجهات المانحة والسياسات الوطنية، (iii) تجارب الصندوق والدروس المستفادة خلال عقدين من أنشطة التنمية الريفية.

46- **الفرص المتاحة على صعيد الاقتصاد الكلي.** فرص التنمية الاقتصادية والحد من الفقر في نيكاراغوا تبشر بالخير. فالاتجاهات الاقتصادية والفرص التسويقية الجديدة تعني مزيدا من الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي، وزيادة الإنفاق الاجتماعي في مجال البنى الأساسية، وتحسين القدرة على المنافسة، وإتاحة فرص عمل لصغار المنتجين الريفيين. وتتيح هذه العملية فرصا جديدة لوصول الفقراء الريفيين إلى الأسواق إذا وفرت آليات الدعم المناسبة. وقد شرع البلد في عملية من الإصلاح المؤسسي العميق ستعزز المناخ الموائم للأعمال التجارية.

47- **المواءمة والتنظيم.** شرعت الحكومة والجهات المانحة في عملية للحوار بشأن السياسات والشراكة. وقد أدى ذلك إلى عملية بعيدة المرامي تهدف إلى مواءمة خطط الحد من الفقر، وسوف تتيح تحقيق مزيد من كفاءة المعونة الأجنبية (انظر الإطار 3).

الإطار 3: عملية المواءمة والتنظيم في نيكاراغوا

التزمت الهيئات الإنمائية الدولية، كجزء من توافق آراء مونتيري (2002)، وكما شرح في إعلان روما (2003) وإعلان باريس مؤخرا (2005)، بزيادة الآثار الإنمائية للمعونة. ووضع برنامج طموح للعمل تحت قيادة لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ونيكاراغوا بلد رائد بالنسبة للمبادرات المشتركة بين اللجنة والمنظمة في مجال المواءمة بين الجهات المانحة. وهناك في إطار برنامج التنمية الريفية الإنتاجية حوالي 18 وكالة مانحة تدعم بنشاط الاستراتيجية الحكومية للتنمية الريفية. وتتضمن بعض الأمثلة المحددة للتعاون بين الحكومة والجهات المانحة ما يلي: (i) زيادة الاتصالات المتواترة والمنتظمة وتقاسم المعلومات والتقارير التشغيلية؛ (ii) تزايد عدد المشروعات التي يشترك في تمويلها أكثر من وكالة مانحة مثل المشروع متعدد الجهات المانحة للتكنولوجيا الزراعية الذي يدعمه البنك الدولي والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والوكالة الدانمركية للتنمية الدولية؛ (iii) إعداد تعليقات واقتراحات مشتركة بشأن برنامج التنمية الريفية الإنتاجية؛ (iv) تنظيم بعثات مشتركة بين الحكومة والجهات المانحة في أكتوبر/تشرين الأول 2004، وفبراير/شباط 2005، وأغسطس/آب 2005 لاستعراض الاقتراحات الحكومية وتعزيزها؛ (v) الفريق الوحيد المشترك بين الوكالات والممول من جهات مانحة متعددة والتابع للوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية، والذي يوفر المساعدة التقنية وبناء القدرات لقطاعات التنمية الزراعية/الريفية (وتوفر الوحدة إمكانيات كبيرة لتسريع العملية المحسنة للمواءمة والتنظيم ودعم التخصيب المتبادل لأن مجلس مدراء الوحدة يتألف من وزراء الزراعة)؛ (vi) الاشتراك في إعداد وتوقيع مدونة سلوك ومذكرة تفاهم بين الجهات المانحة الرئيسية التي تمول برنامج التنمية الريفية الإنتاجية.

المصدر: Global Donor Platform for Rural Development Working Paper: Assessment study on H&A in rural development in four pilot countries – Nicaragua, Burkina Faso, Tanzania and Cambodia. March 2005

48- **تجارب الصندوق ومعارفه.** ترجع أسباب القوة لدى الصندوق إلى تجاربه ومعارفه التشغيلية الضخمة في مجال تعزيز التنمية الريفية على الصعيد الإقليمي. فقد وضع الصندوق خلال العقدين الماضيين عملية لتحديد أفضل الممارسات، وتعزيز التعليم، وإدارة المعارف، واستخدام آليات ابتكارية في العمليات المتعاقبة. وتتيح هذه التجارب للصندوق مزية نسبية كبيرة في تنفيذ السياسات الحكومية للحد من الفقر على الصعيد الإقليمي. وينبغي توسيع نطاق المعارف والابتكارات بحيث يمكن الانتفاع بها في تنفيذ السياسات الوطنية.

جيم – إمكانيات الاتصال والشراكة مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص

49- تتمتع نيكاراغوا بثروة من منظمات القطاع الخاص ومنظمات الأهالي التي توفر أساسا وطيدا لتنفيذ مبادرات التنمية الريفية. وثمة فرص متاحة للصندوق لكي يكون أحلافا مع منظمات القطاع الخاص لتحسين قدراتها على دعم

مشروعاته. وهناك أكثر من 300 منظمة غير حكومية تعمل في نيكاراغوا، وكثير من هذه المنظمات تقدم في الوقت الحاضر خدمات لم تعد الحكومة تقدمها للفقراء الريفيين.

50- والمنظمات الأهلية الرئيسية في البلد هي الاتحاد الوطني للمنتجين في مجال الزراعة والثروة الحيوانية؛ واتحاد المنتجين في نيكاراغوا الذي يمثل كبار المزارعين والمزارعين على النطاق المتوسط. وتشمل المنظمات التعاونية القائمة على العضوية ما يزيد على 000 1 تعاونية زراعية. ولاتحاد منتجي البن في نيكاراغوا ورابطة منتجي ومصدري المنتجات غير التقليدية مراكز للبحوث، وهي تدعم المنتجين في مجال العمليات التجارية.

51- وفي الوقت الحاضر تحول منظمات المزارعين والمنظمات غير الحكومية محور اهتمامها إلى توفير الخدمات الموجهة نحو السوق والمدفوعة بالطلب. ورغم أنها طورت قدرتها على تنفيذ أنشطة المشروعات، فإن ثمة حاجة محددة لتعزيز الكفاءات الإدارية بغية توفير خدمات أكثر فعالية للفقراء الريفيين. وينبغي بذل مزيد من الجهود وتسخير مزيد من المعارف لربط منظمات صغار المزارعين مع الأعمال التجارية (مثل المتاجر الكبيرة وصغار التجار والتجار على النطاق المتوسط والصناع والمصدرين).

52- وتوجد فرص متاحة لتنمية المشروعات التجارية المحلية الصغيرة. ويعد الارتفاع الحاد في الطلب على الأغذية في نيكاراغوا نتيجة للتوسع الحضري، ونمو الدخول، وتنويع الاستهلاك، وتحديث سلاسل التجارة الغذائية. وبالإضافة إلى تزايد استهلاك الأغذية داخل القطر، فإن الطلب الإقليمي من بلدان اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الوسطى ينمو بسرعة شديدة. وقد أدرج كثير من مجموعات صغار المزارعين في سلاسل القيمة عن طريق التجار والصناع وتجار الجملة. ويعد دمج صغار المزارعين في سلاسل القيمة استراتيجية ينبغي تطويرها على الصعيد المحلي.

53- ومنظمات المزارعين التي نوقشت أعلاه ممثلة في اللجنة التوجيهية لمؤسسة نيكاراغوا للتنمية التقنية والزراعية والحراجية[9]. ويواصل الصندوق العمل من أجل إنشاء شبكة لدعم التنمية الريفية والروابط التسويقية على الصعيد المحلي بغية تعزيز الأنشطة المدرة للدخل. وبالتوازي مع ذلك تقوم المؤسسة بدور منتدى عام للسياسات تجرى فيه مناقشات عن تحسين الإطار المؤسسي للقطاع الخاص. وما زالت الآليات والحوافز داخل القطاع في حاجة إلى التحسين لكي تتحقق إمكانيات الفعالية فيه.

54- لقد أدى الصندوق دورا استراتيجيا في نيكاراغوا في توطيد الخدمات المالية الريفية. ويضطلع صندوق النهوض بشؤون الفلاحين ــ وهو صندوق من مستوى ثان أنشئ عن طريق مشروعين للصندوق (تم إغلاقهما) وبرنامج دعم خدمات التمويل الريفي ــ بدور هام في التمويل الريفي.

[9] أيدت حكومة نيكاراغوا والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون والوكالة الدانمركية للتنمية الدولية إنشاء المؤسسة. وهي تتألف حاليا من 25 مؤسسة (ممثلين حكوميين، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني والجامعات) وتتولى إدارة الأموال العامة لإنشاء صناديق تنافسية للمساعدة التقنية والبحوث الزراعية.

دال – الفرص المتاحة لإقامة الروابط مع الجهات المانحة والمؤسسات الأخرى[10]

55- أضر نقص التنسيق بين الجهات المانحة والسياسات الحكومية خلال التسعينات بفعالية الأنشطة الإنمائية وبنتائجها في الأجل الطويل. وتبذل الحكومة في الوقت الحاضر جهودا رئيسية في مجال التنسيق بين عدة جهات مانحة بغية زيادة فعالية المعونات. ويناقش مجلس لمسؤولين حكوميين وممثلين لثماني عشرة جهة مانحة نهجا قطاعيا للتنمية الريفية يسترشد بالمبادئ التوجيهية لبرنامج التنمية الريفية الإنتاجية. ويجرب الصندوق حاليا مبادرة للحضور الميداني في نيكاراغوا بهدف إجراء حوار دائم مع الحكومة والجهات المانحة الأخرى، ودعم تنفيذ المشروعات.

56- وللصندوق تجربة في الاشتراك في التمويل مع جهات مانحة ثنائية ومتعددة الأطراف هي: البنك الدولي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، وبرنامج الأغذية العالمي، والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، والمصرف الأمريكي المركزي للتكامل الاقتصادي. كما يتعاون الصندوق في الوقت الحاضر مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. وقد أقام الصندوق علاقة استراتيجية مع البنك الدولي بصفته الجهة المشاركة في التمويل لتمويل المؤسسة المتعاونة في برنامج التكنولوجيا والتدريب في مجال الزراعة. ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية هو الشريك الرئيسي في تمويل معهد التنمية الريفية وشريك مثالي في تنفيذ برنامج التنمية الاقتصادية في المنطقة الجافة في نيكاراغوا واشترك مصرف التنمية للبلدان الأمريكية في تمويل مشروع التنمية الريفية للمنطقة الجافة في جنوب المحيط الهادئ. واشترك الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في تمويل برنامج التنمية الاقتصادية في المنطقة الجافة في نيكاراغوا مع المصرف الأمريكي المركزي للتكامل الاقتصادي، ويحتفظ بعلاقة قوية في البلد وفي المنطقة. كما يعد الاتحاد الأوروبي الذي اشترك في تمويل مشروع توفير رأس المال لصغار المزارعين في منطقة تروبيس في سيغوفياس ــ المنطقة 1 جهة مانحة رئيسية في البلد.

57- وتشترك جهات مانحة متعددة الأطراف أو ثنائية في تمويل مشروعات وبرامج تكمل برامج الصندوق القطرية. ويقوم مصرف التنمية للبلدان الأمريكية بدعم معهد التنمية الريفية في تنفيذ برنامج لدعم البنى الأساسية الريفية سيعزز الروابط التسويقية، وخاصة في المناطق الريفية. ويشترك الصندوق والمصرف في تمويل مشروع للتنمية الريفية والتحويلات المالية لتحسين الآثار الاقتصادية للتحويلات. ويشترك البنك الدولي مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون والوكالة الدانمركية للتنمية الدولية في دعم وزارة الزراعة والحراجة ومؤسسة نيكاراغوا للتنمية التقنية والزراعية والحراجية في تنفيذ برنامج لتنمية وإتباع التكنولوجيا الزراعية الذي يعد عنصرا أساسيا في تسهيل الوصول إلى الأسواق. ويقوم البنك الدولي في الوقت الحاضر بتنفيذ مشروع لتنظيم حيازة الأراضي تقتضيه الحاجة لتحسين الأمن في مجال حيازة الأراضي وتعزيز الاستثمارات الريفية والزراعية. وهناك أيضا حركة قوية للتمويل صغير النطاق تدعمها جهات مانحة مختلفة، بما فيها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، عن طريق صندوق المستوى الثاني للنهوض بشؤون الفلاحين ومنحة المساعدة التقنية المقدمة من برنامج دعم الخدمات المالية الريفية. والوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية برنامج إقليمي لجمهورية بيليز وكوستاريكا والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا وبنما. وتشترك في تمويل البرنامج هذه الحكومات السبع ومجموعة من الوكالات المشاركة (مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ووزارة التنمية الدولية في بريطانيا العظمى، ومنظمة الأغذية

[10] لمزيد من المعلومات، انظر الذيل الخامس.

والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، ومعهد التعاون في مجال الزراعة في البلدان الأمريكية.

هاء – مجالات حوار السياسات

58- يمكن للحوار بين الصندوق والحكومة والجهات المانحة والقطاع الخاص أن يتناول ما يلي:

- السياسات القطاعية. **طالبت الحكومة المجتمع الدولي بتنسيق المساعدات التقنية والمالية للقطاع الريفي بغية تطبيق نهج قطاعي للتنمية الريفية متوائم مع الأهداف والاستراتيجية المعروضة في برنامج التنمية الريفية الإنتاجية. وقد شارك الصندوق في هذا الحوار وسيواصل المشاركة عن طريق الإسهام بتجربته المكتسبة خلال ما يزيد على عقدين من العمليات الميدانية. ويمثل توسيع نطاق الدروس المستفادة مع تجربة الصندوق الميدانية مساهمته الرئيسية في هذا الحوار.**

- الإصلاح المؤسسي للتنمية الريفية. **تحد أوجه الضعف في تصميم المؤسسات والحوافز والإدارة في الوقت الحاضر من تنفيذ سياسات التنمية الريفية. وقد أوصي في برنامج التنمية الريفية الإنتاجية بإصلاح المؤسسات لتسهيل التنسيق بين الأنشطة الإقليمية ومؤسسات السياسات المركزية وذلك بدعم تقني ومالي من الجهات المانحة. وسيدعم البرنامج القطري للصندوق** إجراء **الإصلاحات في القطاع العام الريفي بحيث يحسن فعالية كل مؤسسة مشتركة ويعزز التنسيق بين المؤسسات المركزية والأقاليم. وعلى الصعيد الإقليمي سيعزز الصندوق الحوار لتسهيل التقدم في بلوغ أهداف التنمية الريفية. وسيتناول هذا الحوار رأس المال البشري، والمواطنة، والمساواة بين الجنسين، والإدماج الاجتماعي والمادي، والعمالة، والوصول إلى الأسواق، والفرص المدرة للدخل، والأمن الغذائي، والحد من الضعف، وإدارة الموارد الطبيعية.**

- عملية التعليم. **ينبغي العمل على استدامتها بالاستعانة بالتجارب المحلية في مجال الأنشطة الإنمائية الريفية، وذلك للسماح بتحصيل مكاسب طويلة الأجل فيما يتعلق بالكفاءة. وثمة حاجة إلى آليات للاتصالات فيما بين الوكالات لتوسيع نطاق الأنشطة الميدانية على نحو فعال. وسيدعم الصندوق من خلال برنامجه القطري هذه العملية الرامية إلى تعميم المعارف، وتوسيع نطاق أفضل الممارسات ونقلها للغير بغية تعزيز التنمية الريفية.**

واو – مجالات العمل من أجل تحسين إدارة الحافظة

59- ينبغي لإدارة حافظة الصندوق في السياق الحالي أن تركز على :(i) تحسين القدرات التشغيلية؛ (ii) التنفيذ الكامل للأنشطة المزمعة؛ (iii) رصد النتائج والآثار. وبناء على الدروس التي حصلها الصندوق في نيكاراغوا، فينبغي توجيه الانتباه إلى المجالات التالية: (i) تحسين التنسيق بين المؤسسات وتعزيز الكيانات الوطنية؛ (ii) إنشاء أدوات ومنهجيات جديدة لتحسين قدرة الفقراء الريفيين على الوصول إلى الأصول والخدمات؛ (iii) استخدام البرامج الإقليمية للصندوق لتحسين قدرات المشرعات في مجال الإدارة والرصد والتقييم. ومن هذه البرامج ذات الأهمية الخاصة: شبكة

المشروعات المدعمة من الصندوق في أمريكا اللاتينية والكاريبي، وبرنامج تعزيز القدرات الإقليمية على الرصد والتقييم في مشرعات الصندوق لتخفيف الفقر الريفي في أمريكا اللاتينية والكاريبي، والوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية ومشروع التنمية الريفية للتحويلات المالية، وبرنامج التنمية الاقتصادية في المنطقة الجافة في نيكاراغوا.

60- عانت أنشطة الصندوق من التأخير عند مرحلة استهلال المشروعات. ويستغرق البدء في العمليات في الميدان عادة أكثر من سنة. ومن أسباب التأخير أيضا نقص التنسيق بين المؤسسات العامة المشتركة في مسؤوليات تنفيذ المشروعات. وفي الأنشطة المقبلة سيؤدي الصندوق دورا أنشط في مرحلة ما قبل التنفيذ من خلال الدعم المباشر المقدم من موظف الصندوق المسؤول عن الحضور الميداني. ويضاف إلى ذلك أن حالات التعطل هذه قد يمكن الحد منها عند تنفيذ برنامج التنمية الريفية الإنتاجية.

61- وقد انتقى الصندوق برنامج التنمية الاقتصادية في المنطقة الجافة في نيكاراغوا بوصفه أول استقصاء أساسي رائد لنظام إدارة النتائج والآثار في إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي. وقد أجري استقصاء على 900 أسرة يشملها البرنامج. وهناك مؤشران في نظام إدارة النتائج والآثار لمشروعات الصندوق، وهما مرتبطان مباشرة بالأهداف الإنمائية للألفية: (i) تحسين الأصول لدى الأسر الريفية؛ (ii) الحد من وفيات الأطفال الرضع. وقد أتى الدعم لنظام إدارة النتائج والآثار من صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج تعزيز الإمكانيات الإقليمية وتقييم مشروعات تخفيف وطأة الفقر الريفي في أمريكا اللاتينية والكاريبي، ووحدة إدارة برنامج التنمية الاقتصادية في المنطقة الجافة في نيكاراغوا وستستخدم النتائج كقيم أساسية للبرنامج.

زاي – إطار الاقتراض المؤقت وبرنامج العمل الجاري

62- في إطار الفرص الوارد في وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية، سيدعم برنامج الإقراض في الصندوق المنطلقات الاستراتيجية في مجال التنمية عن طريق: (i) تحسين العمليات والآليات والحوافز الخاصة بتعزيز فرص وصول الفقراء الريفيين إلى الأسواق؛ (ii) تحسين قدرات وكفاءة المؤسسات المحلية للتنمية الريفية التي تسهل وصول الفقراء الريفيين إلى الأسواق؛ (iii) التوسع في الاستراتيجيات الميدانية الابتكارية والمعارف وأفضل الممارسات بحيث تمتد إلى سياسات التنمية الريفية على الصعيد الوطني والإقليمي للسماح بتدفق الابتكارات على نحو متواصل إلى المناطق الريفية. وستدعم قيادة الحكومة لجهود الحد من الفقر في نطاق إطار الإنفاق متوسط الأجل تحسين التنسيق وتكمل المساعدات المقدمة من الصندوق والجهات المانحة الأخرى في مجال التنمية الريفية المستدامة للفترة 2005 ــ 2009.

63- درست لجنة التنمية[11] في اجتماعها المنعقد في سبتمبر/أيلول 2005 نهجا لتحسين فعالية المعونة وحددت الطرق الممكنة للتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفقر البلدان. ونظرت اللجنة في إنشاء ترتيبات ابتكارية "للمزج" لتنشيط تدفق المعونة الحالية مع التأكيد على أن مزيجا من القروض التيسيرية والمنح يمكن في حالة أفقر البلدان مثل نيكاراغوا أن يساعد على توسيع نطاق الاستثمار لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتلبية احتياجات التمويل الإنمائية التي لا تسد على نحو كاف في ظل النظام الحالي. وفي هذا السياق سيجد الإطار المؤقت للإقراض في الصندوق أنشطة من

[11] هي اللجنة الوزارية المشتركة التابعة لمجلس المحافظين في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمعنية بنقل الموارد الحقيقية إلى البلدان النامية، 25 سبتمبر/أيلول 2005، واشنطن العاصمة.

شأنها أن تعزز قدرات المؤسسات المحلية العامة والخاصة على دعم الفقراء الريفيين في تحسين دخولهم؛ وتنهض بإدارة المعارف وتنشئ آليات وعمليات لزيادة كفاءة أنشطة التنمية الريفية. وستكون ترتيبات المزج هذه فعالة بصفة خاصة في تحسن مؤشرات الفقر في المناطق الريفية. وسيتعين تحديد مستويات القروض التيسيرية والمنح في المزيج عند إعداد مشاركة الصندوق المقترحة في برنامج التنمية الريفية الإنتاجية.

64- ووفقا لتقييم أداء نيكاراغوا في نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء (الدرجة 4.267)، فإن ترتيب نيكاراغوا أدنى بقليل من متوسط القيم الملاحظة في إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي. وفيما يتعلق بمؤشر الإطار العام (الدرجة 3.69) ومؤشر أداء الحافظة (الدرجة 5)، فإن أداء نيكاراغوا أعلى إلى حد ما من المتوسط الإقليمي. ومع ذلك فإن نيكاراغوا بحكم عدد سكانها الصغير غير مؤهلة لسيناريو الإقراض الأساسي البالغ حوالي 1.56 مليون دولار أمريكي في السنة.

65- بالإضافة إلى تقديم المعلومات اللازمة لتحديد تقييم نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، لقطاع التنمية الذي أجري من أجل وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية الحالية أفسح المجال لإجراء حوار بشأن السياسات في نيكاراغوا. وبناء على هذا التقدير، فإن هناك ثلاثة سيناريوهات متوقعة لنقاط الانتقال في الأداء.

سيناريو الإقراض	نقاط الانتقال في الأداء	الدرجة
الحالة الأساسية	• المحافظة على أوضاع إطار قطاع التنمية الريفية، وخاصة في المجالات التالية: (i) تعزيز سياسات الاقتصاد الكلي لقدرة أصحاب الحيازات الصغيرة الريفيين على المنافسة؛ (ii) تنفيذ أطراف ثالثة لبرامج البنى الأساسية ومنح صكوك الحيازة للفقراء الريفيين؛ (iii) تحسن تمثيل المنظمات الريفية في المجالس الاستشارية والتنفيذية الحكومية. • خلو حافظة الصندوق من المشروعات التي تتضمن مشكلات كبيرة أو مشروعات تنطوي على مخاطرة.	3.50 3.50 3.63 5.00
الحالة الدنيا	• تدهور أوضاع إطار قطاع التنمية الريفية: (i) تعزيز سياسات الاقتصاد الكلي لقدرة أصحاب الحيازات الصغيرة الريفيين على المنافسة؛ (ii) تنفيذ أطراف ثالثة لبرامج البنى الأساسية ومنح صكوك الحيازة للفقراء الريفيين؛ (iii) تحسن تمثيل المنظمات الريفية في المجالس الاستشارية والتنفيذية الحكومية. • احتواء حافظة الصندوق على مشروعات تتضمن مشكلات كبيرة ومشروعات لم تتحسن لمدة ثلاث سنوات أو أكثر.	3.00 3 00 3.00 3 00
الحالة العليا	• تحسن أوضاع إطار قطاع التنمية الريفية: (i) تعزيز سياسات الاقتصاد الكلي لقدرة أصحاب الحيازات الصغيرة الريفيين على المنافسة؛ (ii) تنفيذ أطراف ثالثة لبرامج البنى الأساسية ومنح صكوك الحيازة للفقراء الريفيين؛ (iii) تحسن تمثيل المنظمات الريفية في المجالس الاستشارية والتنفيذية الحكومية. • تحسن جميع المشروعات في حافظة الصندوق لمدة ثلاث سنوات أو أكثر.	4.50 4.50 4.00 5.00

66- إذا ظلت الأوضاع كما هي معروضة في "الحالة الأساسية"، فإن تدخلا جديدا سينظر فيه خلال السنوات الثلاث أو الخمس القادمة. وفي سيناريو "الحالة الدنيا"، ستقل فرص الاستثمار الفعالة المتاحة للصندوق، وسيتقلص حجم

التدخل. أما في سيناريو "الحالة العليا" فإن الزيادات السنوية في القروض ستتجه نحو توسيع النطاق الجغرافي لتدخلات الصندوق طبقا لأولويات الحكومة والصندوق.

COUNTRY DATA

NICARAGUA

Land area (km² thousand) 2003 1/	121
Total population (million) 2003 1/	5.48
Population density (people per km²) 2003 1/	45
Local currency	Cordoba Oro (NIO)

GNI per capita (USD) 2003 1/	740
GDP per capita growth (annual %) 2003 1/	-0.3
Inflation, consumer prices (annual %) 2003 1/	5
Exchange rate: USD 1 =	NIO 16.85

Social Indicators	
Population (average annual population growth rate) 1997-2003 1/	2.6
Crude birth rate (per thousand people) 2003 1/	29
Crude death rate (per thousand people) 2003 1/	5
Infant mortality rate (per thousand live births) 2003 1/	30
Life expectancy at birth (years) 2003 1/	69
Number of rural poor (million) (approximate) 1/	n/a
Poor as % of total rural population 1/	n/a
Total labour force (million) 2003 1/	2.17
Female labour force as % of total 2003 1/	38
Education	
School enrolment, primary (% gross) 2003 1/	109 a/
Adult illiteracy rate (% age 15 and above) 2003 1/	33 a/
Nutrition	
Daily calorie supply per capita	n/a
Malnutrition prevalence, height for age (% of children under 5) 2002 2/	20 a/
Malnutrition prevalence, weight for age (% of children under 5) 2002 2/	10 a/
Health	
Health expenditure, total (as % of GDP) 2003 1/	8 a/
Physicians (per thousand people) 2003 1/	2
Population using improved water sources (%) 2000 2/	77
Population with access to essential drugs (%)1999 2/	0-49
Population using adequate sanitation facilities (%) 2000 2/	85
Agriculture and Food	
Food imports (% of merchandise imports) 2003 1/	15
Fertilizer consumption (hundreds of grams per ha of arable land) 2003 1/	280 a/
Food production index (1999-01=100) 2003 1/	126
Cereal yield (kg per ha) 2003 1/	1 954
Land Use	
Arable land as % of land area 2003 1/	16 a/
Forest area as % of total land area 2003 1/	27 a/
Irrigated land as % of cropland 2003 1/	4 a/

Economic Indicators	
GDP (USD million) 2003 1/	4 083
Average annual rate of growth of GDP 1/	
1983-1993	-2.6
1993-2003	4.3
Sectoral distribution of GDP 2003 1/	
% agriculture	18
% industry	26
% manufacturing	15
% services	56
Consumption 2003 1/	
General government final consumption expenditure (as % of GDP)	16
Household final consumption expenditure, etc. (as % of GDP)	73
Gross domestic savings (as % of GDP)	11
Balance of Payments (USD million)	
Merchandise exports 2003 1/	605
Merchandise imports 2003 1/	1 887
Balance of merchandise trade	-1 282
Current account balances (USD million)	
before official transfers 2003 1/	-1 299
after official transfers 2003 1/	-780
Foreign direct investment, net 2003 1/	201
Government Finance	
Cash surplus/deficit (as % of GDP) 2003 1/	-1
Total expenditure (% of GDP) 2003 1/	n/a
Total external debt (USD million) 2003 1/	6 915
Present value of debt (as % of GNI) 2003 1/	40
Total debt service (% of exports of goods and services) 2003 1/	12
Lending interest rate (%) 2003 1/	16
Deposit interest rate (%) 2003 1/	6

a/ Data are for years or periods other than those specified.

1/ World Bank, *World Development Indicators* database CD ROM 2005
2/ UNDP, *Human Development Report*, 2004

LOGICAL FRAMEWORKS
COSOP Logframe (To be completed during formulation)

Strategic Objective for Nicaragua Country Programme	Verifiable Indicators	Means of Verification	Assumptions/Risks[1]
Rural poor men and women are mainstreamed into processes of local and national socio-economic development.	• Percentage of population with income inferior one dollar a day decrease in line with the MDG target of the NDP of 25% in 2015 from 45% in 2001. • Decrease of prevalence of child malnutrition will be in line with the target of the NDP-O of 15.5% in 2006 from 17.8 in 2001. • Decrease of rural youth unemployment rate in line with target of NDP (not yet defined, 20% in 2001). • Increase of school enrolment in line with target of NDP-O of 89.7% in 2008 from 83.5% in 2003.	• Surveys of the GON to measure Ling standards (EMNV) implemented every 4 years. • National System for monitoring Development Indicators (Presidency of Nicaragua- SINASIA-SECEP). • Surveys by the Ministry of Industrial Promotion and Commerce (MIFIC). • Surveys of Ministry of Education. • Benchmark Survey, mid –term survey and final survey of RIMS impact indicators.	
Country Purpose			
Rural development policies incorporate IFAD's experience and knowledge in income generating activities and employment opportunities for the rural poor (men and women).	• % of public investments geared towards income generating activities and employment opportunities for rural poor • % of local development plans show productive and income generation activities for rural poor • Incremental increase in income by % of rural poor resulting from income generating activities and employment opportunities	• Annual figures of public investments by Min.Fin. in rural poor areas • Figures of regional and local development plans • Random Survey on source of income combined with RIMS Benchmark Survey	• The government agenda for rural development and the harmonization and alignment process stay a high priority. • The sectoral MTEF provides support for improved coordination and co-financing.
Outputs (Strategic Development Thrusts for Nicaragua)	**Verifiable Indicators**	**Means of Verification**	**Assumptions/Risks**
1. The rural poor (men and women) have improved access to income generating opportunities in a market led context.	• Increase number of agricultural and non-agricultural SMEs linked to markets. • Increase of volume and value of products in local, national and international markets commercialised by rural poor. • No of competitive business networks with participation of rural poor functioning. • Increased number of rural poor with access to public services and appropriate incentive systems. • Increased number of rural poor addressed by adequate employment assistance services.	• Baseline Survey, mid –term survey and final survey of IFAD programmes. • Market studies by implementing service providers. • M+E data of IFAD's programme monitoring system. • M+E data of service providers.	• Infrastructure and land titling programmes for rural poor implemented by third parties (PBAS C (iii)). • Laws and regulations are favourable for public and private investments in rural areas with high concentration of poor (PBAS (C(ii))

[1] Based on PBAS, see paragraphs 25 and 69 of main text.

Strategic Objective for Nicaragua Country Programme	Verifiable Indicators	Means of Verification	Assumptions/Risks[1]
2. Decentralized institutions and rural organizations are strengthened to promote market access and improve local investment climate.	• Increase of presence and/or coverage of public institutions, private sector provider (share of 25%) and rural organisations with market focus. • Accountability and M+E mechanisms within reporting frameworks put in place. • No/value of pro-poor public/private investments started or expanded at local level. • Decision-making for economic development in public sector based on proposals presented by rural poor organisations	• Baseline Survey, mid –term survey and final survey of IFAD programmes. • Monitoring data of programme implementing institutions. • Data on municipal level by Min. of Commerce/Trade.	• Representation of rural organization within executive or advisory government board for rural development improved (PBAS (A(ii)).
3. IFAD field based results are scaled up into national and regional rural development policies.	• IFAD experiences, innovations and best practices considered in national development programmes. • IFAD's projects/programmes are part of national rural development plans coordinated with other donors. • IFAD's loans within national medium-term expenditure frameworks and annual budgets. • M+E systems established in IFAD operations for performance, transparency and accountability are reflected in national monitoring system. .	• Follow-up documents of NDP. • Annual programme of NDP. • Strategic programmes and documents of GON. • Budget of GON. • Documents of Monitoring Units of national development institutions. • Quotations of strategic documents elaborated by other donors.	

Key Activities:

- Design and implement IFAD operations in line with harmonization and alignment process (SWAP).
- Support the institutionalization of knowledge management based on IFAD projects in the national rural development process.
- Monitor PBAS indicators and identify key policy areas.
- Support policy dialogue between private sector, local institutions, rural organizations and central authorities.
- Target IFAD programmes in line with NDP.
- Promote income generating activities of IFAD programmes in a socially and environmentally sound way.

PRORURAL Logical Framework

Narrative	Objectively Verifiable Indicators	Means of Verification	Critical Assumptions
Development Objective The production and productivity of rural sector goods and services increased, in a competitive, environmentally sustainable manner with larger participation in internal and external markets generating increased incomes	NPV of the agricultural sector increased by at least 6.24% annually in real terms Productivity of main agricultural has increased by 1% Annual growth rate of real agricultural income is at least 3% for both sexes Trade balance of horticultural produce and beans improved by 50% Environmental indicators of project components are met at least by 80% Slash and burn agriculture reduced by 50%	National accounts Economic indicators of the Central Bank Living standards measurement surveys Employment statistics Project reports Annual temperature measurements	Political stability Global climatic changes do not affect Nicaraguan agricultural and forestry potential Citizen insecurity does not effect agricultural business ventures World markets for agricultural and forestry products are liberalized Environmental contamination does not affect agricultural businesses significantly Rural households have access to basic services
Specific Objectives **SO1** Sustainable development of the forestry sector furthering adequate management of natural forests, plantations and agro forestry systems	Increased forest cover by 60 000 hectares Reduced deforestation from 70 000 hectares to 40 000 hectares Value of exports of forestry products increased by 100% on a baseline of USD 6.7 million in 2004.	Forestry maps Nicaraguan environmental indicators Annual INAFOR reports	There is a sufficient level of private investment in forestry plantations and agro forestry systems
SO2 Increased capitalization of the financial and physical assets families and agri businesses while promoting the use of clean technologies which are environmentally sustainable	Value of assets of poor producers with potential increased by 20% Value of the assets of medium sized producers increased by 25%	Annual MAGFOR and IDR reports INEC surveys	Entrepreneurial management capacity of participating producers is improved Effective control by producers of their means of production ,
SO3 Accelerated processes of technological innovation which are friendly to the environment including research, technical assistance and education throughout agricultural clusters and chains prioritized by the NDP in rural territories	At least 80% producers and providers of services satisfied with the services they received At least 80% of producers who receive assistance from INRA and FAT adopt at least 2 new techniques	INTA and FUNICA data bases External evaluations Adoption research Producer surveys	Favourable climates Accessible credit Land tenure security Access to markets and productive infrastructure Macroeconomic stability

Narrative	Objectively Verifiable Indicators	Means of Verification	Critical Assumptions
SO4 Fulfilment of international plant and animal health standards	Up to 98% of all shipments of agricultural products pass inspections All exporting companies have their plants certified	DGPSA, MIFIC and MINSA reports Data bases of the Animal and Plant Health services	WTO member countries disseminate transparently and in a timely manner their animal and plant health measures and regulations
SO5 Expansion and rehabilitation of basic infrastructure for the production of goods and services of the rural sector based on expressed demand by population groups in territories with greater possibilities	At least 80% of beneficiaries of investments are satisfied with the services they received	IDR reports Municipal records Directed surveys	Coherence with local development plans Local population and local governments participate in the maintenance of infrastructure
SO6 Modernization and institutional strengthening of the agricultural and forestry public sector in its relationship with the private sector	Participating agricultural and forestry public sector institutions have completed their institutional modernization plans including decentralization, legal frameworks and improvements in managing financial and human resources At least 80 % of international donor agencies and the public sector institutions are satisfied with the performance of instruments for implementation and monitoring of the project	Modernization plans of participating institutions Legal instruments Human resources data bases Institutional budgets	The donor community maintains harmonization and alignment in relation to e GON rural sector policies Political will to keep to agreements and legal and institutional reforms Available financial resources to maintain the reform process Possibility to apply a modern policy for managing human resources in the context of the Civil Service Law
SO7 Formulation and implementation of a rural development policy and strategy and coordination in the implementation of strategic and operational plans of the institutions of the agricultural public sector	More than 60% of the members of the Production Council are satisfied with their participation in the formulation and implementation of rural sector policies and strategies At least 90% of donor agency representatives who participate en the rural development sub table have aligned their cooperation strategies with GON sector policies 100% of expenditures of institutions implementing the project correspond to the PMGP	Specific surveys Minutes of meetings of the Production Council Minutes of the meetings of the Rural Development donor sub table Reports on budgetary implementation	Political stability

STRENGTHS, WEAKNESSES, OPPORTUNITIES AND THREATS (SWOT) ANALYSIS

Institution	Strengths	Weaknesses	Opportunities	Threats	Remarks
Secretariat for Coordination and Strategy of the Presidency (SECEP).	Small institution, high technical level, effective, negotiates with the highest political levels and with international development agencies in matters relating to macroeconomic policies. Bears strong influence on Government's decisions and policies.	Has limitations in its implementation capacity. Is weak at coordinating, monitoring and controlling other government agencies.	Responsible for the implementation of the SGPRS and for the elaboration and consultation process of the NDP. Bears a strong influence on the Government's decisions and policies. Interested in promoting the development of conglomerates of dynamic activities (the so-called *clusters*), which would generate employment opportunities for the poor sectors of society.	Changes in political orientation that modify its institutional role. The new role given to SECEP to follow-up on investments may lead to a duplication of roles.	It is possible and very convenient to involve SECEP in the programming and monitoring of IFAD-financed projects and programmes.
Ministry of Foreign Affairs (MRE).	Interlocutor with international development agencies. Has taken a very active role in the coordination of the *Sectoral Boards*.	Has weak technical capacity, although there have been improvements over the past few years in this respect.	Together with SECEP, plays a key role in the coordination between international development agencies' activities and the NDP and EDRP.	Relatively weak due to the powerful influence of some 'heavy-weight' international development agencies.	Maintaining and deepening linkages will be essential in a scenario of increased donor coordination.
Ministry of Agriculture, Livestock and Forestry (MAGFOR).	Responsible for policymaking and rule-setting for rural and agricultural development. Experienced and highly-skilled technical staff. Through its Policy Office, is responsible for the formulation of the EDRP proposal and for coordinating the corresponding consultation process in the *Sub-Board for Productive Rural Development* (part of the NDP).	Low implementation capacity. Organizational and bureaucratic deficiencies reduce its efficiency. Specialized mainly in agricultural development, with limited experience in rural development. Has difficulties in leading the consultation process for the EDRP.	Plays a key role in development strategy-formulation and policymaking, knowledge management, technical training, natural resource management, and project implementation management and follow-up.	Difficulties in coordinating with other governmental instances, most notably SECEP and, particularly, IDR.	Contributing to MAGFOR's strengthening in formulation, implementation and monitoring of policies seems to be a strategically relevant support area.
Ministry of Natural Resources and Environment (MARENA).	Responsible for environmental policymaking, regulations and guidelines, as well as for the monitoring and overseeing of these. Has a direct management and/or management oversight role over protected natural areas. Has branches covering the entire country.	Limited operational control capacity over individuals' private actions and operations in rural areas of the country, particularly in what concerns the application of law/regulations on the exploitation and use of natural resources.	The main opportunity and, at the same time, main challenge is to achieve compatibility between economic activities and the conservation and/or recovery of environmental assets. The EDRP puts forward a starting point (*Strategic Zones*).	Policy-coordination problems between MARENA and MAGFOR, or between MARENA and other governmental instances dealing with economic development.	In some areas of the country, coordination with MARENA is key for IFAD.

STRENGTHS, WEAKNESSES, OPPORTUNITIES AND THREATS (SWOT) ANALYSIS (CONTINUED)

Institution	Strengths	Weaknesses	Opportunities	Threats	Remarks
Rural Development Institute (IDR)	Implementing institution of rural development, production-related and infrastructure projects, with support from various external co-financing sources. Has developed expertise in resource management and project implementation. Wide territorial coverage.	Has weaknesses in the areas of strategies, knowledge management and methods for development promotion. This limits its capacity for policy implementation. Continues to be an aggregate of projects that are scarcely articulated with one another. Has problems in monitoring project activities, consolidation of results, and continuity of actions once projects are closed.	IDR and the Government show interest and willingness in advancing towards a progressive integration of projects. The goal of this integration would be to institutionalize project actions, within the framework of strategic programmes.	Highly dependent on external funds. There are risks concerning the continuity of an operational framework based on an aggregate of projects rather than on an integrated development action. Difficulties for coordinating efforts with other governmental instances.	Currently, it is IFAD's main implementing agency in the country and it is expected to remain so in the future. Its institutional strengthening is important.
Nicaraguan Institute for Agricultural and Livestock Technology (INTA)	Wide coverage (90 branches all over the country). Has made progress in technological development in products of interest to small- and medium-scale producers. Still has an incipient orientation in what concerns the promotion of products with market demand/potential.	There has been a loss of qualified staff.	There are possibilities for coordination with various actors in the agricultural and livestock sector.	Budget highly dependent on resources coming from international development agencies.	Has had an active participation in the establishment and implementation of FUNICA.
Nicaraguan Institute for Municipal Public Works (INIFOM)	Implementing agency of support programmes to municipalities. Operates with resources from various international development agencies. Has been able to institutionalize all projects implemented (those dealing with its operational areas).	Has been influenced by political interventions.	Develops an institutional strengthening programme of its own which is targeted at municipal governments, with resources from various agencies. The emphasis of this programme is on the development of the municipal governments' capacities to generate and manage financial resources by their own means, and on making these financial resources independent from the national budget.	Has been perceived as a political platform for Government positions, a fact which has decreased the credibility of its actions.	Deals with funds received from various development agencies and manages them jointly under a single budget.
Association of Municipalities of Nicaragua (AMUNIC); Mayor's Offices (municipalities); and associations of municipalities (national and departmental)	Some departments and/or municipalities, have developed participatory processes for the drafting and consultation of development proposals, with a high degree of social consensus. Are close to potential beneficiaries.	Have limited resources and have weaknesses in technical capacities. Have varying levels of political power as well as varying implementation capacities for municipal-level development initiatives and for coordination with other municipalities.	The recent approval of financial transfers from the national government to municipal governments represents an opportunity for increasing the bargaining power of the latter in the decision-making process.	A higher availability of resources without the corresponding managerial capacities is a threat in what concerns the prudent management of these resources.	The Mayor's Offices (municipalities) are potential coordinators of development actions is some areas of the country.

STRENGTHS, WEAKNESSES, OPPORTUNITIES AND THREATS (SWOT) ANALYSIS (CONTINUED)

Institution	Strengths	Weaknesses	Opportunities	Threats	Remarks
Nicaraguan Investment Corporation (*FNI – Financiera Nicaragüense de Inversiones*)	Reknowed financial institution, manages second-tier funds. Operates with other financial institutions that provide credit on an efficient and sustainable basis.	Few linkages with its clientele. Does not have field offices/branches.	Knows the clientele of financial institutions that deal with the Rural Development Fund (FONDECA) and manage FONDECA's resources.	Subject to political pressures. It could function as a state-owned development bank.	Manages FONDECA's funds serving as a second-tier-fund entity.
Commercial banks	Have been developing themselves quite successfully and are reaching out to the agricultural sector.	Credit given for the agricultural and livestock sector is still very limited.	Some are willing to initiate operations in rural areas.		
Microfinance institutions	Through various projects, IFAD and other agencies have contributed to the development and strengthening of rural financial services. In some areas, microfinance institutions make a significant amount of financial resources available to poor sectors that have income generating activities capacity and potential for income generating activities development.	There are no supervisory agencies for microfinance institutions. There is no specific legal framework for informal financial institutions establishing criteria and standards. A legal act in this regard has been recently approved but is still not effective. This act, when effective, will exclude microfinance institutions from raising savings capital from individuals.	Programmes supported by IFAD and other agencies contribute to an expansion of financial services offered, to a wider geographical coverage of these services, and to improvements in procedures.	Main risks refer to: (a) the conflict between the needed strengthening of microfinance institutions and the scope of the services they offer; and (b) the excessive growth of these institutions in relation to their capacities.	IFAD has accumulated a significant experience in this field. There are relevant lessons learned for both on-going and future project interventions.
Grassroots organizations	There are about 1 000 rural cooperatives (600 of which are members of the FENACOOP). They include about 40 000 families and have wide territorial coverage. Five large membership-based organizations (APPENN, UNAG, UNAPA, UNICAFE and UPANIC) represent about 60% of all agricultural and livestock producers.	Many of them had an approach geared towards serving membership-based organizations rather than developing production-related services. Recently, due to market demands and the new context in place, they have adopted a more market-oriented and demand-driven approach.	A legal act on cooperatives is currently being drafted. Previous experiences supported by IFAD have shown that there is good capacity in existing organizations to absorb project activities.	Weaknesses in managerial capacities.	Specific actions are needed in order to strengthen the managerial and income generating activities capacities of these organizations. The mapping of existing organizations is recommended. This mapping exercise would be useful to various programmes.

STRENGTHS, WEAKNESSES, OPPORTUNITIES AND THREATS (SWOT) ANALYSIS (CONTINUED)

Institution	Strengths	Weaknesses	Opportunities	Threats	Remarks
Private commercial, industrial and services companies	May represent a demand for farmers' and/or rural wage labourers' products.	There have been weak linkages with small rural producers. The salary levels offered by these companies are not attractive to wage labourers, who, as a result, prefer to migrate/emigrate.	Their distribution all over the country represents an opportunity for the development of productive agricultural activities and/or employment-generation. The NDP and the EDRP propose the build-up of "clusters" with private companies. These companies and the clusters formed by them are portrayed as Nicaragua's "engines of economic growth" in the NDP and EDRP.	If grassroots organizations are weak, private agents are able to offer unfair commercial and/or employment conditions, restricting possibilities for a fair distribution of the locally-generated income.	The mapping of existing organizations is recommended. This mapping exercise would be useful to various programmes.
Private not-for profit organizations; NGOs	There are numerous private organizations operating in the country (more than 300 NGOs). They are particularly effective when they articulate their actions with those of grass-roots organizations. In many cases, they have built capacities of beneficiaries and generated relevant information and analysis.	Many times they have substituted grassroots organizations, and this has decreased the credibility of their work.	Lessons can be derived from the experiences accumulated by these organizations. These lessons can constitute the base upon which to implement local development initiatives. They can be appropriated by development projects to offer income generating activities support and knowledge-based services.	In many cases, face difficult financial situations, with a high dependence on external resources.	IFAD's actions could also be targeted at the capacity-building of these organizations, so that they would become 'better' allies of grassroots organizations and end users.
Several mixed institutional instances (national and local) of relatively wide-scope coordination and integration	Several coordination and integration instances have been recently formed. Consultation processes and proposal-making for development actions that require a relatively high level of social consensus are carried out within these instances. This has been observed, at different intensity levels, at the national, sectoral and local levels (departmental and/or municipal).	In some instances, there is a risk of substituting the government's guiding role by asymmetries in power and institutional capacity in relation to multilateral or bilateral development agencies.	These instances and the proposals agreed upon in them are, at least potentially, more solid and lasting in face of changes in key positions in government. The recently approved *Citizen's Participation Act* is soon to be enforced.	Changes in political orientation that would discontinue or otherwise reduce the role played by these instances.	IFAD's actions will take into account these institutional consultation and coordination instances as well as the proposals resulting from these processes.

APPENDIX IV

IFAD'S CORPORATE THRUSTS AS RELATED TO THE PROPOSED COUNTRY PROGRAMME

The proposed opportunities in the present COSOP are fully in line with the IFAD corporate strategy, as well as the regional strategy for Latin America and the Caribbean. **The strategic objective for the Nicaragua Country Programme** is to empower rural poor men and women to be integrated into the processes of local and national socio economic development.

Strategic framework for IFAD 2002/06. (Quotations).	Strategic development thrusts for Nicaragua:
¨Increasingly, projects need to make effective links to the policy level, using knowledge generated in a more catalytic manner. As progress is made, IFAD's advocacy work will become less a matter of direct dialogue between IFAD staff and government officials than an outcome of its support to the capacity-building of poor people's organizations	In the context of the GON National Development Plan and the Rural Sector Plan (PRORURAL) IFAD will accomplish a catalytic role, by means of scaling up field results – good practices, innovations and knowledge – into national and regional rural development policies. IFAD has accumulated important knowledge from the implementation of six projects in the country, which will enhance field interventions and will strengthen partnership with GON agencies, the private sector and donors.
¨One of the most important factors leading to entrenched poverty is access to natural resources such as land, water and forests……In their efforts to raise agricultural productivity or to diversify incomes, the poor often need investment and working capital. … Assistance needs to focus on developing professional and responsive rural finance institutions... Efforts to increase agricultural productivity can only be effective if they are linked to an appreciation of market potential…Transport infrastructure is also critical for developing links to the outside world¨.	At field level, IFAD programme will promote and improve access of rural poor men and women to income generating opportunities in a market context. The programme will administrate resources to support local demands to access natural resources and financial services, to build infrastructure, to increase productivity, diversification and quality of products, to reduce transaction costs and to access to local business networks
…the poor need to be provided the chance to build individual and collective capabilities in order to gain access to economic opportunities and basic social services and infrastructure. Lack of strong social organization makes it difficult for the poor to exploit potential opportunities within their communities and to develop links with external partners….enhancing the human and social capital base of the rural poor will also enable them to interact with those wielding power on a more equitable and informed basis.	To improve the rural poor access to social and economic development opportunities, the national public institutions, local governments, grass root organizations and the private business sector will be supported to promote market access and improve local investment and socio economic development climate.

ACTIVITIES OF OTHER PARTNERS IN DEVELOPMENT – ONGOING AND PLANNED

Donor/agency	Nature of project/programme	Project/programme coverage	Status	Complementarity/ synergy potential
The World Bank	Broad Based Access to Financial Services project for providing equitable access to competitive financial services for low income houses and SMEs; PSTAC[1] to increase public sector labour productivity, improve PS investment management and ensure PRSP implementation; PRSC I for PRSP implementation and fostering improved SWAPs; Land Administration Project (PRODEP) to improve the security of land tenure and boost investment in agriculture; Poverty Reduction and Local Development Project – PRSP support through subproject financing, improvement of basic social services, participatory municipal planning, M&E of social safety nets, and institutional strengthening; 2nd Rural Municipal Development Project that includes a component for decentralization of environmental management; and Competitiveness Learning and Innovation for testing private-public partnerships for consensus and reform on business issues including the development of business clusters and competitiveness policies. Pipeline projects include an Agricultural Technology Program supporting PRORURAL (cofinanced by IFAD) and a Forestry and Agroforestry Development Program (PROFORESTAL)	National. National.	Ongoing. Pipeline.	Already exists and. Very high.
Inter-American Development Bank	Gender and Municipal Development technical cooperation to promote municipal development interventions that meet the needs of women and enable their full participation in the development process; Cleaner Production Methods to Enhance Competitiveness (MIF); Strengthening in the Area of Commerce and the Environment/CAFTA supporting MARENA in environmental matters in FTAs and institutional strengthening; NDP Sectoral Programming and Prioritization technical cooperation for reform and modernization of the state; PPP Road Program for Competitiveness[2] Remittances and Rural Development Program The Multilateral Investment Fund (MIF) of the IDB and IFAD financed a program on remittances and rural development in LAC	National Regional.	Ongoing. Ongoing.	Very high. Already exist.
European Union (EU)	Supporting SWAPs; MoU with the GON operations that correspond to: 'local development in a rural environment', support for rural land-use planning', 'education'; and actions from other budget lines in food security, decentralised cooperation, tropical forests, and governance. The work programme from the country strategy focuses on: (1) Socio-economic development in rural areas through rural and agricultural policy, local development project, Matagalpa Jinotega road, TA for budgetary support and SWAP; (2) Human development through sectoral policy education; (3) support to good governance; and (4) Macro-economic support through HIPC participation, reorientation of FEPEX	National. National.	Ongoing. Ongoing.	Very high.

[1] Public Sector Technical Assistance Project.

[2] Puebla-Panama Plan Highway Project to Promote Competitiveness

ACTIVITIES OF OTHER PARTNERS IN DEVELOPMENT – ONGOING AND PLANNED (CONTINUED)

Donor/agency	Nature of project/programme	Project/programme coverage	Status	Complementarity/ synergy potential
UNDP	Implementing agency for government programmes. Channels resources from multilateral funds (for instance, Global Environmental Facility -GEF). Binational project for the management of the Río San Juan Basin (Nicaragua – Costa Rica), with resources from GEF and in the framework of UNEP's (United Nations Environment Programme) activities. Project to be implemented by MARENA, MAGFOR and IDR, with the cooperation of GEF (via UNDP), FAO and IFAD. Competitiveness Promotion Programme, through MIFIC. Supports and provides technical assistance for Citizenship programmes, municipal strengthening, coordination with the External Cooperation	 Binational river basin area. National. National	 Ongoing. Ongoing.	 Very high.
FAO	Food Security Programme.	4 municipalities, shares some project areas with PRODESEC.	Ongoing.	Very high.
World Food Programme (WFP)	Assistance to vulnerable groups (children, pregnant women and those breast-feeding, people with a high risk of malnutrition) in areas stroke by natural disasters, droughts and inundations (USD 65.5 million in 1990-2003).	National.	Ongoing.	Very high.
BCIE	Provides funds to the Central American Micro and Small Enterprises Support Programme (PROMYPE), which are earmarked for credit and institutional support to some 15 entities that work with small- and medium-sized enterprises (approximately 80% of them are rural). Has approved USD 5 million over 5 years for the Rural Credit Fund, earmarked for small- and medium-sized agricultural producers and for export promotion of their products. Binational border development project (Nicaragua – Costa Rica and Nicaragua – Honduras). Acts as a trust agent in the management of funds deriving from Nicaragua's debt relief with Costa Rica. Funds are to be channelled to border areas between Nicaragua and Costa Rica. $10 mm credit to Banistmo de Nicaragua to support the country's productive sectors by improving investment climate, creating new employment opportunities, and increasing competitiveness	National. National. Binational. Binational.	Ongoing. Ongoing. To be implem'd. To be implem'd. To be implem'd.	Already exists, co-finances PRODESEC. Very high.
Organization of Petroleum Exporting Countries (OPEC)	Support to transport infrastructure; some projects implemented through IDR.	National.	Ongoing.	
Development Cooperation Association for Africa and Latin America (ACRA) (Italian NGO)	Programme for the rehabilitation of rice cultivation, with IDR. Supports small productive and infrastructure projects.	Department of Río San Juan.	Ongoing.	
Spanish International Cooperation Agency (AECI) Spain	Araucaria Project: capacity-building and support to economic activities in valuable and fragile natural areas. Through Solidarity International, has a project for municipal strengthening. Support to transport infrastructure.	Department of Río San Juan. Various municipalities. Various municipalities.	Ongoing. Ongoing. Ongoing	

ACTIVITIES OF OTHER PARTNERS IN DEVELOPMENT – ONGOING AND PLANNED (CONTINUED)

Donor/agency	Nature of project/programme	Project/programme coverage	Status	Complementarity/ synergy potential
Swedish International Development Cooperation Agency (SIDA) Sweden	Priority issues: health, education, governance, and, to some extent, infrastructure. Supports a 10-year, USD 30 million programme (FONDEAGRO), being implemented by MAGFOR. Provides support to the institutional strengthening of the Nicaraguan Association of Microfinance Institution (ASOMIF), together with DANIDA.	Departments of Jinotega and Matagalpa. National.	In its third implementation year (out of 10). Ongoing.	
Government of Austria	Various projects dealing with sustainable management of natural resources and subsistence agriculture.	Department of Río San Juan.	Ongoing.	
Canadian International Development Agency (CIDA)	Support amounting to USD 5 million annually in 2002-2007 for investment projects in water infrastructure, sanitation, energy, and socioeconomic assistance to the poor population on the Atlantic coast.	Atlantic coast	Ongoing.	
Swiss Agency for Development Cooperation (SDC) Switzerland	Has a wide cooperation programme with the rural sector, including services, integrated pest management, hillside agriculture, rural finance, and environmental services. Supports the PNTFA. Provides financing to Government and civil society organizations. Proposes to maintain its current strategy.	National, regional.	Ongoing.	Already exists (FAT). Very high.
DANIDA (Denmark)	Agricultural Sector Support Programme – Phase I (PASA I). PASA II – 4 components: agricultural technology, rural financial services, sectoral support, management and monitoring (USD 20 million over 5 years). Environmental Sector Support Programme (PASMA): includes support to MARENA's institutional strengthening, co-financed with the Finnish International Development Agency (FINNIDA). Also provides support to small development initiatives all over the country. Support to transport infrastructure.	National. National. National.	Closes June 2004. 2004 – 2009. Ongoing.	Very high, has common project areas with PRODESEC; channels funds through FUNICA for an expansion of project area served by FAT.
Donor/agency	Nature of project/programme	Project/programme coverage	Status	Complementarity/ synergy potential
Department for International Development (DFID) (United Kingdom)	Has a regional office in Managua since 2001. Programmes are linked to the SGPRS (aiming at improving the access of the poor to economic opportunities). Provides support to GON's HIV/AIDS and violence-related programmes. Through RUTA, carries out a Sustainable Livelihoods Survey in 56 communities.	National. National	Ongoing. Implemented.	High.
FINNIDA (Finland)	Has a general approach to support the GON in rural development policies – holistic approach. FOMEVIDAS: Project to be implemented by IDR (FINNIDA will contribute EUR 8 million over 4 years). IDR will implement the first phase of a 10-year project dealing with human capital and employment. Co-finances with DANIDA support to MARENA (PRO-AMBIENTE Programme).	Departments of Boaco and Chontales.	Ongoing.	Very High

ACTIVITIES OF OTHER PARTNERS IN DEVELOPMENT – ONGOING AND PLANNED (CONTINUED)

Donor/agency	Nature of project/programme	Project/programme coverage	Status	Complementarity/ synergy potential
German Technical Cooperation Agency (GTZ)	Finances two projects that are currently being implemented by IDR, namely the Rural Development Project in the León and Chinandega Regions (PROCHILEON) and the Sustainable Natural Resources Management Project in the Southwest of Nicaragua (SUROESTE). still on -Program for Local Development and Fiscal Transparency -Natural Resource Protection and Rural Development in the Bosawas Zone -Sustainable agriculture and forestry in Rio San Juan -Rural Development Project Chinandega-Leon (PROCHILEON) -Rural capacity building (PROCARU) -Local level monitoring of ERCERP (PRSP) on the part of bilateral civil society	Departments of Chinandega, León, and South western Nicaragua.	Ongoing.	High. Common project areas with PRODESEC.
Government of Japan	One of the largest bilateral donors (since 1990, it has contributed USD 30–USD 40 million annually). Six activity areas: health, education, agricultural development, infrastructure and transport, natural disasters, and governance. Programmes with IDR amounting to USD 5 million annually. Line of support to communities through local governments and NGOs (in 2003, 62 projects totalling USD 4 million). Has approved the financing of 15 bridges in the Acopaya – San Carlos highway. In this respect, will deal with/finance the execution of transport infrastructure works only.	National. National. 87 municipalities. Departments of Chontales and Río San Juan.	Ongoing. Ongoing. Ongoing. To be implemented.	
Government of Norway	Moving towards a higher level of budget support to the GON. Currently, USD 4 million annually are provided in bilateral support to the National Budget, and USD 4 million annually are provided to the private sector and NGOs. Priority issue: fight against corruption. Priority issue in the productive sector: sustainable use of natural resources.	National.	Ongoing.	
Government of The Netherlands	Micro-, small- and medium-sized Companies Support Programme, together with IDB and GTZ. Support to the institutional strengthening of ASOMIF, together with SIDA. SNVa/ – Support to local management and economic development, taking account of environmental and gender aspects. SNV is moving towards an independent income generating activities model for service delivery.	National. National. Municipalities of North and Sud east (Depts. of Nueva Guinea and Río San Juan).	Ongoing. Ongoing. Dutch support until 2005.	High.
United States Agency for International Development (USAID)	Development Assistance Programme plans providing support amounting to USD 271 million for 2004-2008. Target areas: governance, health and education; economic growth through diversification and commercial openness; natural resource management; and food aid.			

APPENDIX VI

THE CONSULTATION PROCESS

1. The consultation process was developed through supervisory missions by the CPM, with support from the Field Program Officer and specific COSOP missions.[1] Consultation activities involved identification and exchange with national players and development agencies based in country. The main themes were the economic, social and political climate; existing rural poverty reduction policies; boosting agriculture; competitiveness of small rural enterprises; and rural employment.

2. In September 2004, Nicaragua developed the PBA that were updated during this year's missions to incorporate the policy and priority changes that have taken place—to specifically, take into account the National Development Plan and PRORURAL. In order to develop and update the PBAs, representatives from public, and private agencies, civil society and IFAD financed teams participated. The IFAD representatives, through bilateral meetings or joint working groups, provided information, opinions, and proposals relevant to their work in the country and specific to the rural sector.

3. **Private sector, unions, and civil society.** The main national labour unions were consulted during the mission and the PBA updates. These are: National Union of Farmers and Cattle-Breeders (UNAG); Nicaraguan Agricultural and Livestock Producers Union (UPANIC); Nicaraguan Coffee Producers Union (UNICAFE); and the Nicaraguan Association of Producers and Exporters of Non-Traditional Products (APPEN). These unions represent approximately 80% of small and medium producers and rural enterprises; manage centers for research and service provision and they support their members in productive and commercial processes.

4. Approximately 300 NGOs currently offer services to the rural sector. Some of these NGOs have a national reach and are very well known while the majority concentrate their activities in one territory and depend on external financing. The missions also worked closely with other major development organizations, specifically NITLAPAN (part of the Central American University-UCA) and CIPRES (Center for the Training of Rural Workers, Small-Scale Enterprises, and Service Providers).

5. **National Government Agency Dialogue.** All IFAD missions to Nicaragua and field program officers have maintained active consulting groups with the government authorities. Regarding the COSOP, working groups were developed in order to specify the IFAD and GON shared objectives within the new policy priorities. The GON is promoting several sectoral investment programs to provide coherent micro-entrepreneurial, environmental and competitive policies in the development of the rural productive sectors. This initiative has facilitated a growing coordination between the international financing agencies for complementary activities and, in some cases, direct support of the national budget.

6. The sectoral Roundtables and Sub-Roundtables convened by the GON, are the spheres/outlets through which the international financial institutions and the IFAD missions and CPM work and coordinate—specifically, the Production and Competitiveness roundtable (under MIFIC coordination) for discussion on proposed sectoral programs. IFAD participated in at least four working groups in the sectoral roundtables over the course of the Nicaragua missions. Discussions were related to the progress in the preparation of PRORURAL, opportunities in IFAD's field of work, and possible co-financing mechanisms.

[1] Two IFAD missions to Nicaragua were carried out over the months of May and July 2005 with the objective of completing the country's Strategic Opportunities Document.

APPENDIX VI

7. The national entities that met to establish and maintain the dialogue were: The Coordination and Strategy Secretariat of the Presidency (SECEP)—the driving force behind the National Development Plan (NDP) and the current PRORUAL; the Ministry of Foreign Relations, through the Board of Multilateral Administration; and the Ministry of Agriculture, Livestock and Forests (MAGFOR). MAGFOR has assumed the leadership role in the finalizing of PRORURAL and the multi-annual budget that will be presented to the National Assembly. Other agencies that maintain a permanent dialogue with IFAD include the Ministry for the Promotion of Industry and Trade (MIFIC)—that coordinates the Cabinet for Production and Competitiveness; the Rural Development Institute (IDR); the Nicaraguan Agricultural Technology Institute (INTA); and the Nicaraguan Institute for Municipal Promotion (INIFOM).

8. There has also been an ongoing dialogue with the project units financed by IFAD that includes staff from completed IFAD projects, with whom relations are still maintained. The contributions of the current PRODESEC and FAT-FUNICA were valuable for analyzing current priorities, learning from past experiences and for elaborating on proposals based on lessons learned.

9. **Consultation with donor agencies.** The diversity and range of the financing and cooperation agencies illustrates the need for coordination in Nicaragua. IFAD needs to continue exploring and defining the reach of future relations. Working groups were formed with the agencies over three of the main themes: PRORUAL implementation and financing; rural financial services; and rural development—specifically, the role of public and private entities.

10. Other areas for dialogue arose over the course of the mission, related to the entities that have had or maintain areas of coordinated work with IFAD like the BCIE, World Bank, IDB, UNDP, and FAO. With the World Bank, the strategic relationship has continued through PTA co-financing (part of FUNICA and FAT), in this framework the necessary harmonization and alignment for the new policy proposals was analyzed. With BCIE, there exists a large trajectory of co-financing in the country including the current PRODESEC, within which possible adjustments and necessary harmonization were analyzed to adequately implement actions in the PRORURAL framework.

11. Coordination with the IDB (past co-financier of PROSESUR), and the EU (co-financer of TROPISEC) was fundamental given the important participation of both as financers of IDR programs. IFAD has maintained an important dialogue and coordination with these agencies, particularly the IDB because of its role as principal financer and as institutional support to IDR.

12. The bilateral agencies opened an interesting sphere in the rural sector. The coordination and dialogue developed during the missions was very important for IFAD, especially the dialogue with the SDC, Denmark, Sweden, Netherlands, and Finland. Of particular relevance is the Joint Mission carried out in May with the Swedish Embassy, DANIDA, Finland Development Cooperation, SDC and IFAD, to identify joint coordination and co-financing areas in the PRORURAL framework. Switzerland and Denmark supported FUNICA's institutional development and the consolidation of FAT as an innovative mechanism for the provision of services. Finland, as co-financer provided institutional support for IDR. Other agencies including Germany, Canada, Spain and Norway are also relevant in financing the rural sector. At this time, they are analyzing possible ways to continue their cooperation.